

الجمعية العامة



PROVISIONAL

A/42/PV.60
17 November 1987

ARABIC

الدورة الثانية والأربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة الستين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الإثنين ، ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس : السيد فلورين (الجمهورية الديمقراطية الألمانية)

- الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والامن الدوليين [٣١]

(أ) تقرير الأمين العام

(ب) مشروع القرار

(ج) تعديلات

(د) تعديلات فرعية

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠البند ٣١ من جدول الأعمالالحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والامن الدوليين(أ) تقرير الامين العام (A/42/600-S/19160)(ب) مشروع القرار (A/42/L.16)(ج) تعديلات (A/42/L.19)(د) تعديلات فرعية (A/42/L.21)

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : أزمع إقفال قائمة المتكلمين في المناقشة بشأن هذا البند ظهر اليوم . وما لم أسمع اعتراضا ، سأعتبر أن الجمعية تقرر ذلك .

تقرر ذلك .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية

باكستان ليعرض مشروع القرار .

السيد نوراني (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اذا

ما استمر الوجود السوفياتي في أفغانستان إلى ما بعد أعياد الميلاد هذا العام ، سنكون قد دخلنا العام التاسع لنزاع حرب جانبيا كبيرا من الريف والقرى والمدن ، وأزهد عشرات الآلاف من الأرواح ، ودفع بحوالي ٥ ملايين من اللاجئين الأفغان إلى الاغتراب عن بلدهم والعيش في كرب وحرمان . فهناك اليوم أكثر من ٣ ملايين لاجئ أفغاني في باكستان وحوالي مليونين في إيران . وهم يشكلون معا ثلث إجمالي سكان أفغانستان .

ولا يمكن أن ندرك عظم هذه المأساة ، إلا إذا عرفنا جيدا حقيقة أن هذا الحساب لا يتعامل مع جماد بل مع مجموعة من البشر ، من الرجال والنساء والأطفال كانوا يعيشون في معاناة واعتزاز في بلد شكّلوا هم وأسلافهم فيه أمة قوية ، بلغت قدرتها على حماية حريته وسيادته واستقلاله ضد العدوان والاحتلال الاجنبيين ، ضد الاساطير .

خلال ما يقرب من ٨ سنوات انقضت منذ وقع التدخل العسكري السوفياتي في كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩ ، ظل شعب أفغانستان الشجاع ، تمثله حركة المقاومة ، يثبت للعالم أنه لم يفقد ارادته في الدفاع عن حريته ، وتمميمه على تقديم أية تضحية لازمة من أجل استعادة استقلاله وتأكيد حريته . وفي خلال نضال هذا الشعب من أجل الحرية وهو نضال يشارك فيه جميع السكان ، عانت أفغانستان من خسائر مذهلة .

وظلت أفغانستان ، عاما بعد عام ، تخضع لعمليات عسكرية لا تنتهي من قبل القوات الاجنبية في محاولات غير مجدية لتصفية المقاومة الافغانية . وفي هذا الصيف أيضا ، رغم حملة "المصالحة الوطنية" التي شاع الكلام عنها وعرض وقد اطلاق النار ، شنت هجمات عسكرية كبرى في هيرات في الغرب ، وكوندوز في الشمال ، وكونار نغراهار ، وباكتيا وكوندهار وكابول في الشرق ، وفي جنوب البلاد ، أدت الى إراقة كثير من الدماء ، والى الدمار ، والى موجات جديدة من اللاجئين . وقد اعترف السيد نجيب نفسه منذ عدة أيام في موسكو بأن القوات الاجنبية موجودة في ١٨ اقليما من مجموع الاقاليم التي تتكون منها البلاد ، وعددها ٣٠ اقليما .

إن الحالة الفاجعة في أفغانستان نتيجة للاحتلال العسكري الاجنبي ليست من صنع خيالنا . فمعاناة شعب أفغانستان مسجلة في تقارير رسمية وضعها مراقبون محايدون وشهود يعتمد عليهم من جميع أنحاء العالم . وقد واجه هؤلاء الشهود بشجاعة ، مخاطرة كبيرة وتغلبوا على صعاب كان يبدو أنه لا يمكن تخطيها للوصول الى قلب أفغانستان ثم العودة منها لايقاف العالم على آثار التدخل الاجنبي الذي حاول نظام كابول أن يسد عليه غطاء معتدا من الدعاية .

وتقترن المحاولات الرامية الى اخفاء حقيقة الحالة في أفغانستان ، بالجهود التي ترمي الى تعزيز الصورة الاسطورية للحالة . وينشد النظام هناك تعزيز اسطورة وجود نظام جدير بالثقة في كابول يستند على قبول وموافقة شعب أفغانستان ، باحصاءات مبنية على الرغبة لا الحقيقة تحركها وكالات الدعاية . ومن الاساطير التي اختلقت لرسم صورة زائفة للحالة السائدة داخل أفغانستان ، الزعم بأنه لا توجد في داخل البلاد مقاومة حقيقية للوجود السوفياتي والمتعاونين معه ، وان حفنة من العصابات هي المسؤولة عن عدم الاستقرار في أفغانستان . ومن الاساطير الاخرى اختراع ما يسمى بالتدخل الخارجي باعتباره سببا للصراع ومحركا للمقاومة .

ومحاولة خلق هذا التصور المشوه أمر تتطلبه الحاجة لاضفاء الحقيقة الماثلة في أن السند الوحيد وراء سلطة كابول غير المستقرة قوة القوات السوفياتية التي يزيد عددها الآن على ١٢٠ ٠٠٠ جندي مزودين بأسلحة حديثة متطورة ويستخدمون أحدث أساليب الحرب . وبهذه الطريقة ، استطاعت نظم متعاقبة في كابول أن تبقى في السلطة خلال معظم هذا العقد منذ وصول القوات الأجنبية الى البلاد . وهو الذي احبط جميع المحاولات التي بذلتها النظم التي تساندها قوات أجنبية لتسبغ الشرعية على أنفسها . والى جانب محاولات تشويه الحالة الحقيقية في أفغانستان يبذل جهد على الصعيد الدولي لترويج الاعتقاد بأن قوات الاحتلال دخلت أفغانستان بناء على دعوة لمواجهة تدخل خارجي . وقد خلقت هذه الخرافة وعززت لإعطاء مصداقية للأسباب الغربية التي يحاولون بها تبرير وجود القوات الأجنبية في أفغانستان والادعاء غير المقبول القائل بأن هذه القوات سوف تنسحب بعد وقف هذا التدخل .

تعتبر المقاومة الأفغانية ، التعبير المشروع عن حق شعب أفغانستان في القتال من أجل تقرير مصيره وتحرير وطنه . وتقوم القوات الأفغانية الوطنية بشن هذا النضال ، ومن المضحك أن يقال عن هذه القوات أنها تدخل من الخارج ، فالوجود المادي للقوات الأجنبية هو الذي يمثل التدخل الحقيقي .

إن الحقيقة المتمثلة في أن ملايين من الأفغان لجأوا الى باكستان ، دليل ، في

حد ذاتها ، على أن باكستان ليست مصدر العدوان . فالأفراد الذين يطردون من ديارهم يسعون الى طلب الملجأ بعيدا عن المعتدي وليس لديه .

ولكن المجتمع الدولي بطبيعة الحال ، منشغل بحقائق الحالة في أفغانستان ، لا كما يروج حولها من أساطير . ولذلك أعلن المجتمع الدولي أن التدخل العسكري الاجنبي غير مشروع وطالب بانسحاب القوات الاجنبية الغوري . وأعرب المجتمع الدولي بذلك عن ادراكه لكون التدخل العسكري السوفياتي يشكل انتهاكا لمبادئ ميثاق الامم المتحدة ، وانتهاكا لمبادئ عدم استخدام القوة وعدم التدخل ، وانتهاكا لسيادة واستقلال دولة من الدول الاعضاء ، وانتهاكا لحق الشعوب في تقرير المصير ، وتهديدا خطيرا للسلم والامن الاقليميين والدوليين .

إن التدخل العسكري الاجنبي في أفغانستان له آثار تمس العالم كله لانه ينتهك المبادئ المعترف بها عالميا في السلوك بين الدول ، وهذا يخلق سابقة خطيرة بالنسبة لاي بلد قد يواجه حالة مماثلة .

فلا غرو إذن أن تظل الرغبة في تعزيز هذه المبادئ ، وتطبيقها بصورة عملية على الحالة في أفغانستان ، الشغل الشاغل للمجتمع الدولي . إن هذا الشاغل هو الذي يتجسد باستمرار في المقررات والقرارات القاطعة التي تتخذها باستمرار الجمعية العامة وحركة بلدان عدم الانحياز والمؤتمر الاسلامي والمحافل الدولية الاخرى ، والتي تطالب بانسحاب القوات الاجنبية فورا بوصف ذلك أمرا لا غنى عنه من أجل التوصل الى تسوية سياسية مبكرة . إن مشكلة انسحاب القوات الاجنبية هي المشكلة الوحيدة التي لا تزال تعرق جهود المجتمع الدولي من أجل تحقيق تسوية سلمية للصراع في أفغانستان . وينطبق هذا بصورة خاصة على عملية جنيف التي تمثل أفضل أمل لإبرام تسوية مبكرة ، كما يتضح من تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/42/600 المؤرخة في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ . إن القضية الرئيسية المعلقة في جنيف هي وضع إطار زمني قصير ، وهي لب المسألة .

ومن المعروف عموما أنه عندما تتركز المفاوضات على مسألة الإطار الزمني تثار مسائل الاجراءات والشكليات التي تحوّل الانظار عن المسألة الرئيسية لتأخير النظر فيها . ففي عام ١٩٨٥ عندما كان الصك المتعلق بالإطار الزمني جاهزا للمناقشة توقف التقدم بسبب المطلب غير المعقول المتمثل في اجراء محادثات مباشرة . ونحن نرفض عن حق هذه الأساليب التي كانت ترمي الى تحويل قضية دولية أساسا ، تتعلق بانتهاك مبدأ من مبادئ الميثاق ، الى مسألة ثنائية .

ومرة أخرى في وقت مبكر من هذا العام ، عندما حُسمت مسألة اشراف الامم المتحدة على التسوية لتمهيد السبيل أمام بحث قضية الإطار الزمني ، أشار الطرف الآخر مسألة المصالحة الوطنية وجعلها بصورة عملية شرطا مسبقا لوضع الإطار الزمني . إن ذلك المطلب الجديد كان خارج نطاق مفاوضات جنيف تماما .

إن مسألة المصالحة الوطنية هي في جوهرها عملية سوف تحدد الهيكل الاجتماعي والسياسي لأفغانستان بعد انتهاء الصراع ، وبالتالي فهي مسألة يحسمها شعب أفغانستان نفسه . وقد أثيرت هذه المسألة في ظل الظروف الراهنة ، ومن الواضح أن الغاية من

اشارتها هي طمس المسألة الرئيسية المتمثلة في الانسحاب . إن وصف المراع فسي أفغانستان بأنه قتال داخلي يعني تجاهل حقيقة التدخل العسكري الاجنبي . وقبول المطلب الخاص بالمصالحة الوطنية كشرط مسبق للانسحاب سوف يكون بمثابة تشجيع المعتدين في المستقبل على خلق ما يروق لهم من حقائق قبل تنظيم ردودهم على الدعوات الموجهة من أجل التقيد بالمبادئ الاسامية لميثاق الامم المتحدة .

إن الأمة الافغانية برزمتها ، بما فيها المقاومة الافغانية واللاجئون والشخصيات الافغانية المرموقة المتناثرة في جميع أرجاء العالم ، قد رفضت عرض كابول بشأن المصالحة الوطنية . ويرى الافغانيون عن حق أن المصالحة الحقيقية لا يمكن أن تتم في ظل الحراب الاجنبية .

لقد أكد الامين العام في تقريره أن درجة المصالحة الوطنية اللازمة لتمكين شعب أفغانستان من أن يقرر مستقبله لا يمكن أن تتحقق بالاساليب العسكرية . ويبرز تقريره اهتمام الافغانيين بضرورة البدء بعملية ترمي الى اعادة تأكيد حق هذا الشعب في تقرير المصير ، وهو الهدف الاساسي للتسوية . إن باكستان تؤيد تأييدا تاما هذا الهدف والحاجة الى آلية لوضع ترتيب مرض من أجل التنفيذ السلس للتسوية . وباكستان مقتنعة بنفس القدر بأن هذه الترتيبات تركز على أساس التحرر الكامل من الوجود المنفر للقوات الاجنبية في البلاد . وفي هذا السياق تؤيد تأييدا كاملا ملاحظة الامين العام التي جاء فيها :

"إن من شأن التوصل في وقت مبكر الى اتفاق بصدد وضع إطار زمني قصير

لانسحاب القوات أن يعطي قوة دافعة حاسمة للجهود الخاصة التي يبذلها

الافغانيون في سبيل المصالحة" . (A/42/600 ، الفقرة ٨)

ولا ينبغي أن يكون هناك أدنى شك في رغبة قيادة المقاومة في وقف الاعمال

القتالية والمصالحة الوطنية . ويعتقد قادة المقاومة بقوة ان جلاء القوات الاجنبية

عن أفغانستان أمر أساسي لتحقيق هذه الاهداف . وقد أعلن أيضا قادة المقاومة عن

اهدافهم المتمثلة في بناء أفغانستان مسالمة سلمية مستقلة غير منحازة وملتزمة

بانتهاج سياسة تقوم على السلم والصدقة نحو جميع جيرانها .

وبصورة مماثلة ، ليس اللاجئين الافغان على استعداد للعودة الى وطنهم إلا إذا تغيرت الظروف التي أقصتهم عن ديارهم وذلك بايجاد تسوية عادلة تضمن انسحاب القوات الأجنبية . ويؤكد ذلك تقرير المقرر الخاص ، الاستاذ ايرماكورا الذي ذكر بعد مقابلات مستفيضة مع اللاجئين ما يلي :

"بصرف النظر عن شرعية أو عدم شرعية وجود القوات السوفياتية في أفغانستان تظل هناك حقيقة مفادها أن وجود هذه القوات هو السبب الرئيسي لكثافة الصراع المسلح ووجود خمسة ملايين ونصف المليون لاجئ ، وهو عقبة أمام الممارسة الحرة لحق تقرير المصير" .

أيا كانت الزاوية التي ينظر منها المرء الى الحالة في أفغانستان فإن استمرار وجود القوات العسكرية هو منشأ الصراع في أفغانستان . إن السبب الرئيسي لخيبة أملنا إزاء محادثات جنيف الأخيرة هو فشلها في التوصل الى إطار زمني مقبول لانسحاب هذه القوات من أفغانستان . وعلى الرغم من أننا بذلنا قصارى جهدنا لحسم قضية الإطار الزمني في جنيف في آذار/مارس الماضي وفي أيلول/سبتمبر لم يستجيب الطرف الآخر استجابة ذات معنى ولم يبذل اهتماما باستمرار المفاوضات من أجل تحقيق ذلك الغرض .

إن تسوية جنيف لا يمكن الانتهاء منها ولا يمكن أن تكون لها مصداقية دون توافر إطار زمني قصير . وبعد ثماني سنوات طوال من الصراع توجد لدى شعب أفغانستان رغبة حقيقية في عودة السلام والهدوء ، الأمر الذي يعجل به الانسحاب المبكر للقوات الأجنبية . إن شعب أفغانستان يريد بالطبع أن تكون فترة الانسحاب قصيرة قدر الامكان . وأحد أسباب ذلك هو تقليص حدة المعاناة والكرب الناجمين عن وجود هذه القوات الذي هو تذكرة مؤلمة بالسيطرة الأجنبية ؛ أما السبب الآخر فهو الخوف من أن يكون هناك شيء غير الإطار الزمني القصير قد يغري القوات الأجنبية بأن تستمر في السعي الى حل عسكري للمشكلة مادامت هناك فرصة .

ويشجعنا بيان الامين العام غورباتشوف ، كما ورد في مارديكا في شهر تموز/يوليه الماضي ، الذي ذكر فيه القائد السوفياتي أنه يحبذ وضع إطار زمني قصير لانسحاب

القوات . ونتطلع بتفاؤل الى الوفاء بهذا الوعد الهام ونأمل أن يتجسد ذلك في اتفاقات جنيف .

إننا نأمل أن تبدأ الجولة القادمة من محادثات جنيف دون تأخير . ونحن ملتزمون بالاسهام بكل طريقة ممكنة من أجل ضمان نجاح هذه المحادثات . وأود أيضا أن اغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن امتناننا العميق للأمين العام ، السيد خافيير بيريز دي كويار وممثله الشخصي ، السيد ديفيد كوردوفيز ، على ما تحلى به من مشابرة وتفان في متابعته لمسألة ايجاد تسوية سياسية في أفغانستان ، وذلك انسجاما مع المبادئ المقبولة عالميا .

كذلك نرغب مخلصين في تنشيط الحوار الباكستاني السوفياتي الذي لا يزال متوقفا منذ شهر شباط/فبراير . لقد اعترف الطرفان بجدوى هذا الحوار وسوف يساعد استئنافه في وقت مبكر قضية التسوية السياسية في أفغانستان .

إن لنا مصلحة حيوية في عودة الحالة الى طبيعتها في أفغانستان ، ذلك أننا نتعاطف تعاطفا عميقا مع شعب أفغانستان ونشعر بالألم في قلوبنا إزاء معاناته ، وفي نفس الوقت فإننا نهتم برفاه شعبنا وبسلم وأمن منطقتنا . إن شعبنا ما فتئ يعاني من آثار الصراع الأفغاني بطرق متنوعة . فما فتئت تتعرض مخيمات اللاجئين والقرى الموجودة على الحدود للاعتداءات الجوية الوحشية المتكررة التي فقدت فيها حتى الآن أرواح مئات من الأبرياء . كذلك تمارس الضغوط على باكستان عن طريق التخريب والإرهاب اللذين يستهدفان مضايقة السكان وخلق التوترات ، وخاصة في الأقاليم التي تقطنها أعداد كبيرة من اللاجئين الأفغان ، كل هذا لتخويف باكستان وجعلها تتخلى عن موقفها المبدئي بالنسبة لمسألة أفغانستان . ومع ذلك فإن باكستان مصممة على عدم الخضوع للضغط ومواصلة جهودها من أجل إيجاد تسوية تتفق ومبادئ وحكم المجتمع الدولي .

وبالإضافة الى التهديد الموجه لأمنا ، تتحمل باكستان عبء توفير الملاذ للملايين من اللاجئين الأفغان الذين يمثلون أكبر تجمع للاجئين في أي مكان في العالم . إننا نزود هؤلاء النازحين بضرورات الحياة الأساسية باعتبار ذلك مسؤوليتنا الإنسانية الإسلامية . ونحن ممتنون للمنظمات الإنسانية الدولية ، وخاصة مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، وبرنامج الأغذية العالمي ولجنة الصليب الأحمر الدولية لما يقدمونه من غوث قيم . أود أيضا أن أعتنم هذه الفرصة لرفض مزاعم كابول التي لا أساس لها من أن باكستان تعوق عودة اللاجئين . ونحن نرحب بقيام الأمم المتحدة بالتحقق من صدق الحقائق المعروفة جيدا للمجتمع الدولي .

ومع ذلك فإن جو الكتابة الذي يحيط بالحالة في أفغانستان بدأ يخترقه شعاع من الأمل . فقد وردت إشارات ايجابية في التصريحات الأخيرة المادرة عن القيادة السوفياتية تفيد الاهتمام بعمليات الانسحاب في وقت مبكر . إن عملية جنيف وصلت الى مرحلة متقدمة على الرغم من النكسات في الجهود الرامية الى حسم قضية الإطمار الزمني . فهناك تفاؤل متجدد بالنسبة لاستئناف الحوار الثنائي بين باكستان والاتحاد السوفياتي . وهناك تحسن ملحوظ في المناخ الدولي ، وخاصة في العلاقات بين الشرق والغرب ، بعد الاتفاقات الخاصة بالأسلحة النووية المتوسطة المدى .

وتعتبر أفغانستان ، من نواح شتى ، اختبارا لتعزيز الثقة العالمية .
فالتسوية المبكرة سوف تؤكد إخلاص الأمين العام غورباتشوف من حيث نظرته العالمية
للسلام . والتسوية العادلة سوف يكون لها أثر طيب في كل مكان ، وخاصة في آسيا
وأوروبا ، وسوف تسهم في بدء عهد من الانفراج العالمي الحقيقي . وأهمية ذلك بالنسبة
للبلدان النامية سوف تكون بالغة . فالتسوية السياسية العادلة سوف تكون علامة بارزة
على درب التعزيز المستمر لنظام عالمي يستند الى احترام المبادئ . وعلى العكس ،
فإن قبول التدخل العسكري المستمر في أفغانستان من شأنه أن يشجع نمو الاتجاهات
الرامية الى الهيمنة التي تعرّض للخطر أمن البلدان الصغيرة وتضعها تحت رحمة
جيرانها الأقوياء .

إن باكستان ترغب في التوصل الى تسوية مبكرة للصراع في أفغانستان خدمة
لمصالح السلم والوثام في منطقتها التي لديها حدود مشتركة مع الاتحاد السوفياتي .
ونحن نسعى الى تحسين مناخ علاقاتنا مع الاتحاد السوفياتي . ولقد أكد ذلك من جديد
رئيس وزراء باكستان في خطابه أمام الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر الماضي :

"إن الاتحاد السوفياتي جار باكستان . وحكومتي تلتزم تعزيز علاقات
الصداقة والتعاون معه رغم خلافاتنا بشأن أفغانستان . واني أهيب من فوق هذا
المنبر بالأمين العام غورباتشوف وبالقيادة السوفياتية أن تسهم في السعي من
أجل التوصل الى حل للحالة المفجعة في أفغانستان يقوم على العدل والانصاف .
وأنا أؤكد للقيادة السوفياتية تعاون باكستان في هذا الصدد على الوجه
الاكمل" . (A/42/PV.11 ، ص ٣٦)

يشرفني الآن أن أعرض مشروع القرار المعنون "الحالة في أفغانستان وآثارها
على السلم والامن الدوليين" الذي عمم تحت الرمز A/42/L.16 ، بالنيابة عن مقدميه
الـ ٤٨ وهم : الأردن ، الامارات العربية المتحدة ، أنتيغوا وبربودا ، أوروغواي ،
بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، البحرين ، بروني دار السلام ، بليز ، بنغلاديش ،
تايلند ، تركيا ، تونس ، جامايكا ، جزر سليمان ، جزر القمر ، جيبوتي ، دومينيكا ،
زائير ، ساموا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، سانت كيتس ونيفيس ، سانت لوسيا ،

سنغافورة ، السنغال ، شيلي ، الصومال ، عمان ، غامبيا ، غواتيمالا ، غينيا ،
الفلبيين ، فيجي ، قطر ، كوستاريكا ، كولومبيا ، الكويت ، ماليزيا ، مصر ،
المغرب ، ملديف ، المملكة العربية السعودية ، موريتانيا ، نيبال ، النيجر ،
هايتي ، هندوراس ، وبلدي باكستان .

إن محتويات مشروع القرار هذا مشابهة لمحتويات القرارات التي اتخذتها
الجمعية العامة في السنوات السابقة . والسبب الجوهرى في الحفاظ على تكامل نص
مشروع القرار واضح . فمشروع القرار هذا أصبح يرمز الى الموقف العادل الذي تتخذه
المنظمة العالمية من قضية أفغانستان . ومشروع القرار خال من المهاترات ويسعى الى
ايجاد تسوية لمشكلة أفغانستان تتسق والمبادئ التي تجسدها المنظمة . وهي تتضمن :
أولا ، انسحاب القوات الاجنبية فورا وبالكامل من أفغانستان ؛ ثانيا ، صون سيادة
أفغانستان وسلامتها الاقليمية واستقلالها السياسي وعدم انحيازها ؛ وثالثا ، حق الشعب
الافغانى في تقرير شكل حكمه واختيار نظامه الاقتصادي السياسي والاجتماعي دون تدخل أو
أعمال هدامة أو قسر أو تقييد من الخارج من أي نوع كان ؛ ورابعا ، تهيئة الظروف
اللازمة التي تمكن اللاجئين الافغان من العودة طوعا الى ديارهم بأمان وكرامة .

في جزء سابق من بياني أكدت مرارا على كون إنهاء التدخل العسكري يشكل جوهر
أية تسوية لمشكلة أفغانستان . ومن هنا فإن المطلب الدولي للانسحاب الفوري الكامل
لل قوات الاجنبية من أفغانستان هو النقطة الاساسية في مشروع القرار . هذه هي الخطوة
الاساسية من أجل استعادة سيادة أفغانستان وسلامتها الاقليمية واستقلالها السياسي وعدم
انحيازها .

إن مشروع القرار هذا لا يصف أو يقترح عمليات أو ترتيبات تتمثل بالوصفة
السياسية في أفغانستان بعد انسحاب القوات الاجنبية . فهذه مسألة تخص شعب أفغانستان
الحر وحده .

ويقتضى الامر التأكيد من جديد مرة أخرى على المبادئ الواردة في قرارات
المجتمع الدولي لمواصلة الضغط من أجل تسوية مبكرة ولتوفير قوة دفع للوصول بعملية

جنيف الى شاطئ النجاح . إن التسوية أمر ممكن إذا تم التوصل الى إطار زمني مقبول لعمليات الانسحاب .

إن الانتهاء من التسوية سوف يرحب به العالم كله . إن ذلك سوف يبدأ عملية ايجابية ويضع نهاية لفصل مأساوي في تاريخ أفغانستان . إن شعب أفغانستان له تاريخ طويل من العيش في سلام وحرية ، ولم يسمح قط بالتدخل الاجنبي في شؤونه . إن انسحاب القوات الاجنبية سوف يمهد بغير شك الطريق أمام أفغانستان كي تواصل دورها التاريخي بوصفها عاملا من عوامل الاستقرار والسلام في المنطقة .

حاولت في بياني اليوم أن أعطي باختصار على قدر الامكان القضايا الاساسية في مسألة أفغانستان . حاولت أن أعرض الحقائق بأوضح صورة ممكنة حتى يمكننا أن نتجاوز الكلام عن الاساطير التي ترمي الى طمس واقع الحالة في أفغانستان . ولا يساورنا شك في أن المجتمع الدولي سوف يقدم مرة أخرى تاييده الساحق لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/42/L.16 ، باعشا بذلك رسالة واضحة مفادها أنه لا يمكن اطلاقا أن يسكت على انتهاك المبادئ الاساسية . إن إرادة المجتمع الدولي ، المتجسدة في مشروع القرار ، أداة لإعمال التسوية العادلة المشرفة لمسألة أفغانستان وفقا لمتطلبات السلم الدائم ومبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر وزير الدولة للشؤون الخارجية في باكستان . والآن أعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية ، الذي يود أن يعرض التعديلات الواردة في الوثيقة A/42/L.19 .

السيد المصري (الجمهورية العربية السورية) : إنه ليسرني أن أتقدم باسم وفد جمهورية اليمن الديمقراطي وباسم وفد بلادي بالتعديل المتضمن في الوثيقة A/42/L.19 المؤرخة في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ على مشروع القرار الخاص بالحالة في أفغانستان المعمم في الوثيقة A/42/L.16 المؤرخة في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧ .

لقد تضمن هذا التعديل فكرتين أساسيتين تقويان نص مشروع القرار وهما :

أولا ، وجوب الالتزام بشكل صارم بمبدأ عدم التدخل فيما يتعلق بأفغانستان وهو مبدأ أساسي من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي الذي لا بد من مراعاته مراعاة دقيقة في العلاقات بين الدول حفاظا على سيادة كل دولة على شؤونها الداخلية وحريتها في إدارتها بما ينسجم مع مصالح شعبها دون تدخل خارجي . وما من شك في أن الالتزام الدقيق بهذا المبدأ من قبل جميع الدول أمر لا غنى عنه لتخفيف حدة التوتر في العلاقات الدولية وتعزيز الأمن والسلم الدوليين .

ثانيا ، الترحيب بالتقدم المحرز في محادثات جنيف التي يتطلع المجتمع الدولي الى نجاحها في تحقيق أهدافها بكل ترقب واهتمام .

إن ما دفعنا الى اقتراح هذا التعديل هو ، من جهة الروابط التاريخية والثقافية والروحية التي تربطنا بأفغانستان وبجاراتها ، وحرصنا الاكيد على أن يسود السلم والوثام بينها ، بالإضافة الى ما لمسناه لدى كثير من وفود الدول الصديقة من رغبة في المساعدة على إيجاد حل للمصاعب التي تعاني منها شعوب هذه المنطقة العزيزة علينا ؛ ومن جهة أخرى ، التطورات الهامة التي حدثت أخيرا على الساحة الافغانية والتي تشكل عاملا إيجابيا لتعزيز التوقعات في تحقيق تسوية سلمية وشاملة للمشكلة ، مثل إعلان الحكومة الافغانية وقف إطلاق النار من جانبها في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ والذي مدد لغاية ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ ، ووضع مشروع دستور للبلاد وبذل الجهود لتحقيق الوفاق الوطني بين أبناء الشعب الواحد .

وإننا ، بكل إخلاص وبكل ما نكنه من مشاعر الاخوة نحو الشعب الافغاني والشعوب الجارة له ، نرجو أن يحظى هذا التعديل على الموافقة الجماعية لهذا المحفل

الموقر ، الامر الذي ميّتيج ، بلا ريب ، إقرار مشروع القرار المتضمن في الوثيقة A/42/L.16 ، ولأول مرة ، بإجماع الرأي .

السيد عبد الوكيل (أفغانستان) (تكلم بالدارية ؛ وقدم الوفد نصا إنكليزيا) : إن المناقشة الحالية بشأن الحالة المحيطة بأفغانستان والتي تفتتحها هذه الجمعية مرة أخرى خلافا لإرادة شعبنا ، تحفز وفد جمهورية أفغانستان الديمقراطية الى تناول هذه القضية تناولا مفعلا وشاملا .

وفي رأي وفدنا أن الخبرة المكتسبة من مناقشة القضية على مدى السنوات الثماني الماضية ، وعدم جدوى القرارات السابقة التي اتخذت بشأنها والتطورات التي وقعت مؤخرا في بلدي وفي عملية الحل السياسي للحالة المحيطة به ، كلها أمور تفترض أن تنحو الدورة الحالية للجمعية العامة منحى جديدا في تناول هذه المسألة . إذ يجب أن ننظر في القضية المتعلقة بالحالة المحيطة بأفغانستان بحس من المسؤولية ونتحلى برجاحة العقل ونبحث عن السبل العملية الكفيلة بحل القضية .

لقد شقت ثورة نيسان/ابريل ، التي قامت استنادا الى إرادة شعب أفغانستان ، طريقا جديدا للحياة المستقلة للشعب الأفغاني . وليس بمقدور أحد أن ينكر على بلدنا حقه في اختيار طريق التنمية الذي يريته . إلا أنه مما يؤسف له أن الامبريالية العالمية وفي مقدمتها الولايات المتحدة قد ظلت طوال هذه السنوات الشاقة تشن على امتنا بالتواطؤ مع الرجعية المحلية ومع الدوائر الرجعية في باكستان بوجه خاص ، حربا مؤلمة . وقد حرمت هذه الحرب ، بكل أبعادها المدمرة ، مواطنينا من أحيائهم وألحقت بهم خسائر اقتصادية ومعنوية لا تعوض . وقد قدمت البلدان الامبريالية كميّات هائلة من المساعدة الى باكستان لتأجيج نيران هذه الحرب . وفي الوقت نفسه ، تحولت أراضي باكستان الى منطلق لشن أعمال العدوان السافر على أفغانستان .

ومما يدعو الى المزيد من الأسف أنه بالرغم من إدراك تلك البلدان لعدم جدوى استمرار الحرب وبالرغم من أن إعلان جمهورية أفغانستان الديمقراطية في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ للمصالحة الوطنية قد مهد السبيل تماما لوقف الحرب وحل المسائل

المرتبطة بها ، فإن دعاة الحرب وسعوا من نطاق تلك الحرب غير المعلنة وزادوها
اشتمالا . أليس مبدأ "القتال حتى آخر أفغاني" هو المبدأ الذي تطبقه سرا الولايات
المتحدة ، بالانتهاك السافر لحقوق الإنسان ؟

إن السبب الكامن وراء جهود أعدائنا الرامية الى إدامة هذه المأساة
الانسانية وتوسيع نطاقها سبب واضح جلي . فمما لهم الاستراتيجية لا تتفق مع إعادة
الحالة المحيطة بأفغانستان الى الأوضاع الطبيعية .

فقد سعت الولايات المتحدة ، بعد أن فقدت إيران التي كانت تقوم بدور الشرطي
لها في المنطقة ، إثر سقوط نظام الشاه وبعد انتصار ثورة نيسان/ابريل الوطنية
الديمقراطية في أفغانستان ، الى التواطؤ مع سلطات إسلام آباد وأسندت اليها دور
شرطيها في المنطقة .

إن الاهداف المحددة التي تسعى الولايات المتحدة الى تحقيقها عن طريق هذه
الاستراتيجية تتمثل في عرقلة توطيد سلطة الشعب في أفغانستان وتنفيذ سياسة الحرب
والاقتتال بين الأشقاء حتى "آخر أفغاني" ، من جهة ، وتعزيز وجودها العسكري في
منطقتنا من أجل تحقيق مخططاتها الجشعة والمخزية عن طريق إدامة الحالة المتوترة
المحيطة ببليدي ، من جهة أخرى .

إن الاستراتيجية الكوكبية الجديدة التي تتبعها الولايات المتحدة تتوخى أن يقاتل الآسيويون الآسيويين ، وأن يحارب الأفريقيون الأفريقيين ، ويقاتل سكان أمريكا اللاتينية بعضهم بعضا لصالح الولايات المتحدة .

والاهداف التي تتوخاها الولايات المتحدة في تمويل واستمرار الحرب غير المعلنة على جمهورية أفغانستان الديمقراطية واضحة تماما وهي إدامة التوتر بالقرب من حدود الاتحاد السوفياتي ، بل ، وبالتعبير الأمريكي ذاته ، جعل السوفيات مشغولين في أفغانستان ، ونشر الدعاية المعادية للاتحاد السوفياتي فيما يتعلق بالحالة في أفغانستان وما حولها وبشأن وجود القوات العسكرية السوفياتية المحدودة هناك ، وبذريعة التوتر الموجود حول أفغانستان ، تحويل أفغانستان الى منمة انطلاق استراتيجية في جنوب غربي آسيا ، لصالح قوة الانتشار السريع في منطقة الخليج ، والاستفادة من القوات الباكستانية وبذل المساعي الرامية الى إحياء الاخلاف العسكرية كمنظمة الحلف المركزي ، ومنظمة حلف جنوب شرقي آسيا .

إن الولايات المتحدة تحاول - عن طريق تسليح باكستان تسليحا كاملا ، فضلا عن تزويد الجماعات الأفغانية المعارضة المسلحة بالعتاد والسلاح ، وتقديم المساعدة لدولة اسرائيل الصهيونية - أن تقف - من ناحية - الى جانب الدفاع المزعوم عن الإسلام في حين تعارضه من ناحية أخرى ، ومن ثم تقييم توازنا صوب تحقيق هذه الغاية .

وفي الوقت الراهن ، يوجد أكثر من ١٢٠ مخيما في أراضي باكستان لتدريب وتجهيز وتسليح المعارضين الأفغان المسلحين ، ومن بينهم العسكريين ومستشاري الاستخبارات والخبراء والمدربين من كل من الولايات المتحدة واسرائيل وباكستان وغيرها من البلدان الغربية ، الذين يعلمون أساليب القتل والارهاب والقمع للمعارضين المتطرفين .

والتساؤل الذي يطرح نفسه هنا هو : ما الغائدة التي تعود على إسلام أباد من الحرب غير المعلنة على جمهورية أفغانستان الديمقراطية ؟ يجب أن نعلنها صراحة : إن هذا النظام يستفيد فوائد سياسية ودعائية كبرى وخاصة في تعزيز أسسه المهتزة

ومساعيه الرامية الى تحويل اهتمام شعب باكستان عن مطالبه ورغباته ، الى ما يتعلق
بشئى جوانب ما يسمى بالمشكلة الافغانية . وفي الوقت نفسه ، تحمل باكستان على مبالغ
طائلة من المعونة العسكرية والاقتصادية من الولايات المتحدة وحلفائها كالمملكة
العربية السعودية الى جانب القيام بتحديث الجيش الباكستاني وذلك عن طريق شراء
اسلحة متطورة .

إن هذه الحرب غير المعلنة التي تلعب باكستان دورا رئيسيا فيها ، قد عادت
على النظام الحاكم في إسلام آباد بمنافع مادية طائلة إذ تتلقى باكستان - تحت ذريعة
قيامها بواجب انساني تجاه اللاجئين - ملايين الدولارات من مصادر رجعية وامبريالية
عديدة ، كما تحمل على معونة مالية وعسكرية كبيرة من مصادر مختلفة ، خاصة الولايات
المتحدة .

فكما نعلم ، قدمت الولايات المتحدة - التي شنت إبان حكم كارتر حربا غير
معلنة ضد جمهورية أفغانستان الديمقراطية - ٤٠٠ من ملايين الدولارات على شكل مساعدة
عسكرية الى باكستان . وبعد ذلك ، حصلت باكستان على صفقة قيمتها ٣,٢ من بلايين
الدولارات على مدى خمس سنوات ، على أساس الاتفاق الذي أبرم في عام ١٩٨٢ .

وفي أعقاب ذلك ، وقَّعت واشنطن مع إسلام آباد عقدا آخر بصفقة من المعونة
الاقتصادية العسكرية تصل الى ٤,٢ من بلايين الدولارات للسنوات الست القادمة - فضلا
عن ذلك ، جاري بحث إمكانية بيع أو تأجير طائرات "أواكس" لباكستان .

وعلى أساس التقارير الصحفية المستقاة من مصادر واشنطن ، وجد حوالي النصف
من مبلغ الأربعة بلايين دولار التي خصمت للمتطرفين الأفغان ، وكان المفروض أن تملهم
عن طريق باكستان ، لتمويل الحرب غير المعلنة على جمهورية أفغانستان الديمقراطية ،
طريقها الى جيوب الحكام الباكستانيين . وبالتالي ، إذا ما أخذنا في الاعتبار
اختلاسات النظام الحاكم في باكستان ، تصل المساعدة التي تقدمها البلدان الرجعية
الامبريالية والمنظمات الدولية ، الى اللاجئين ، الى بلايين الدولارات .

إن تبرير العسكرة بالخطر المزعوم القادم من الشمال ، وتبرير تدابير القمع ضد الحركات التقدمية في باكستان ، وقمع الشعب الباكستاني ، وإطالة أمد الديكتاتورية وتأجيل الانتخابات ، وسياسة استغلال وجود اللاجئين لاجتذاب المزيد من بلايين الدولارات في شكل عملة صعبة ومعونة اقتصادية ومواد غذائية ، لا يوزع إلا القليل منها على اللاجئين ، هي الاهداف التي تتوخاها إسلام آباد من مواصلة الحرب غير المعلنة على جمهورية أفغانستان الديمقراطية .

إن ما ترتكبه باكستان من انتهاكات متكررة واعتداءات وتعديات مسلحة ، بما في ذلك الانتهاك المتكرر للمجال الجوي لجمهورية أفغانستان الديمقراطية ، لا تفضي على سلطات إسلام آباد أي فضل فيما يتعلق بالالتزام بالقانون الدولي أو التعامل تبعاً لمعايير العلاقات بين الدول . وفي هذا السياق ، يمكننا أن نذكر الحادث الذي ترتب على قيام طائرة باكستانية من طراز "إف ١٦" ، بانتهاك المجال الجوي لأفغانستان هذا العام ، مما اضطر القوات الجوية الأفغانية الى اسقاطها .

إن باكستان - تحت الضغط السياسي من جانب الولايات المتحدة - تعطل الجهود المبذولة في محادثات جنيف للتوصل الى حل نهائي للحالة حول أفغانستان ، رغم المرونة المبدئية التي أبدت وكل ما يمكن أن تقدمه جمهورية أفغانستان الديمقراطية من تنازلات .

وفيما يخص جمهورية أفغانستان الديمقراطية ، سعينا جاهدين - في محادثات جنيف - لاتخاذ موقف مرن وبنّاء للتوصل الى حل سياسي مباشر للحالة حول أفغانستان ، وذلك بتقديم مقترحات ومبادرات جديدة محددة . ونتيجة لمرونتنا ، تسنى ، خلال الدورة الاخيرة للمحادثات ، تضييق الفجوة بين الجانبين تضييقاً كبيراً . وعلينا أن نعلن أن محادثات جنيف كان يمكن أن تمضي بسرعة أكبر لو أن حكومة باكستان لم تحجم عن المحادثات المباشرة بمشاركة ممثل الأمين العام للأمم المتحدة الشخصي .

فالجانب الباكستاني يعلن أنه لا يعترف بالنظام في بلدنا . وما ذلك إلا التعمية عن الواقع . والذي يجب قوله في هذا السياق إن جمهورية أفغانستان

الديمقراطية ليست بحاجة الى ذلك الاعتراف ، إلا أنه يجب القول أيضا إن هناك أمثلة عديدة في تاريخ العالم توقفنا على أنه حتى البلدان المتحاربة مع بعضها البعض وجدت السبيل الى التحادث فيما بينها . وهناك علاقات دبلوماسية موجودة بالفعل بين جمهورية أفغانستان الديمقراطية وباكستان . فهناك الآن ٤٨ دبلوماسيا باكستانيا في سفارة باكستان بجمهورية أفغانستان الديمقراطية الى جانب قنصليتين . باكستانيتين . كما يوجد ٣١ دبلوماسيا أفغانيا في سفارتنا بباكستان الى جانب ثلاث قنصليات لنا هناك .

إن قادة جمهورية أفغانستان الديمقراطية مقتنعون بأن السبيل الوحيد لإنهاء الحرب بين الأشقاء في أفغانستان ، التي استمرت لتسع سنوات حتى الآن والتطبيع الفوري للحالة حول أفغانستان ، يكمن في التوصل الى انتهاج سياسة تقوم على الوفاق الوطني داخل البلاد وترمي الى الوصول بمحادثات جنيف الى نهاية ناجحة . ونحن متفائلون إزاء احتمالات هاتين العمليتين اللتين تسيران بالتوازي فيما بينهما ، والمرتبطين ارتباطا عضويا .

لكن المثير للدهشة حقا ، أن مساعدة الولايات المتحدة وحلفائها للمتطرفين في أفغانستان ، قد تضاغت منذ بدأنا دعوتنا واسعة النطاق الى الوفاق الوطني . فقد زادت الولايات المتحدة وحدها - منذ ذلك الحين - مساعدتها المالية من ٥٠٠ الى ٦٠٠ من ملايين الدولارات . وسوف تصل قريبا جدا الى بليون دولار امريكي . كما أن عدد قذائف استنفر التي سلمت الى المتطرفين ، والتي تستخدم لاسقاط الطائرات التي تحمل ركابا أبرياء ، قد زادت من ٦٠ الى ٦٠٠ قذيفة . هذا بالإضافة الى قذائف "بلوباييب" البريطانية المنع . وحتى الآن ، لقي أكثر من ١٦٠ شخصا ، مزارعهم حرقا في الطائرات التي أسقطت ، وكان منهم ٢٢ طفلا و ١٦ امرأة . وفي الآونة الاخيرة ، ارتكب المتطرفون جريمة أخرى شنعاء وذلك بتفجير قنبلة في مدينة كابول ، ونتيجة لهذا الانفجار قتل ٢٧ شخصا وجرح ٣٠ آخرون جراحا خطيرة . وهذه الجرائم لا يمكن إلا أن تهز ضمير كل إنسان .

ولا يمكن لاية كلمات أن تصف الوجوه الحزينة للأطفال اليتامى والاسر المكلمة .
ليست هناك كلمات يمكن أن تصف حياة الأفغان بعيدا عن وطنهم ، والدمار الذي لا حدود
له ، وتدمير المدارس والمستشفيات والجسور والسدود . ويكفي أن نقول إن حجم الخسائر
التي أصابت اقتصادنا الوطني نتيجة للحرب تتجاوز ثلاثة أرباع الاستثمارات التي
استثمرت في البلاد إبان الخمسين عاما الماضية .

من السهل على البعض أن يقول إن الحرب في أفغانستان قد خلفت وراءها خسائر
جسيمة ، وأن يقدم السيد ريفان الاحصاءات التي تبين أن مليوننا من البشر قد قتلوا .
لكن السؤال هو : من الذي يتحمل مسؤولية كل هذه الخسائر ؟ ولماذا لا يقوم أولئك
الذين يدلون بمثل هذه التصريحات بإيقاف الحرب ، والاستجابة على نحو إيجابي للدعوة
الى المصالحة وللمبادرات السلمية ؟

إن ممثلي قطاعات كبيرة من المجتمع الدولي منهم الساسة والشخصيات المرموقة
وكثرة من الصحفيين ورجال الاعمال ، قاموا مؤخرا بزيارة بلادنا . وبطبيعة الحال ،
كان بينهم من لا يشاركوننا آراءنا وليسوا منحازين الى مغنا . لكن معظمهم اعترف بأن
السبب الرئيسي لاراقة الدماء في بلادنا هو التدخل الاجنبي بتطبيع المرتزقة وتجهيزهم
وتدريبهم ، والدعاية المعادية التي ترمي الى تظليل اللاجئين والرأي العام العالمي .

أليست امدادات الاسلحة الحديثة والمتطورة والمبالغ الضخمة المقدمة إلى أعداء ثورة أفغانستان ، وفقا للتقارير الواردة في وسائل الإعلام الغربية ، وقرار كونغرس الولايات المتحدة إرسال الاسلحة والاموال إلى المناوئين دليلا قاطعا على التدخل في الشؤون الداخلية لجمهورية أفغانستان الديمقراطية والاعتداء عليها ؟

ألا تتعارض أفعال الولايات المتحدة وباكستان وحلفاؤهما تعارضا تاما مع أحكام الفقرة ٤ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة ومع إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة ، الذي اعتمد في عام ١٩٧٠ ؟ وينص هذا الإعلان من بين جملة أمور

"ليس لاية دولة أو مجموعة من الدول أن تتدخل ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة ولاي سبب كان ، في الشؤون الداخلية أو الخارجية لاية دولة أخرى .

"كما أنه لا يجوز لاية دولة تنظيم النشاطات الهدامة أو الارهابية أو المسلحة الرامية إلى قلب نظام الحكم في دولة أخرى بالعنف ، أو مساعدة هذه النشاطات ، أو التحريض عليها ، أو تمويلها ، أو تشجيعها ، أو التفاوض عنها ، أو التدخل في حرب أهلية ناشبة في أية دولة أخرى" . (القرار ٣٦٣٥ د - ٢٥) ، الملحق)

ان من حق أفغانستان ، بموجب هذا المبدأ المعترف به عموما من مبادئ القانون الدولي ، أن تلتزم حماية الجمعية العامة لقضيتها ، وفقا لمقاصد الميثاق ومبادئه . إن انتهاك هذه المبادئ بالنسبة لثورة أفغانستان لا يعدو كونه عدوانا . إن تعريف العدوان الوارد في قرار الجمعية العامة ٣٣١٤ (د - ٢٩) ، الذي اتخذ في عام ١٩٧٤ ، يصف ، من بين جملة أمور بالعدوان

"إرسال عصابات أو جماعات مسلحة أو قوات غير نظامية أو مرتزقة من قبل دولة ما أو باسمها تقوم ضد دولة أخرى بأعمال من أعمال القوة المسلحة ... " (القرار ٣٣١٤ (د - ٢٩) ، الملحق ، المادة ٣ (ز))

ألا يتعرض بلدنا حاليا لذلك العمل من أعمال العدوان ؟ ألا تتسرب المجموعات المناوئة المسلحة إلى أراضي أفغانستان من باكستان يوميا ؟

لقد أعلن حزب الشعب الديمقراطي الأفغاني ودولة جمهورية أفغانستان الديمقراطية سياسة المصالحة الوطنية لتضع نهاية لذلك التدخل والعدوان السافر ، ولتوقف مأساة الحرب الكبيرة في نفس الوقت الذي تجري فيه محادثات في جنيف . وقد لقيت هذه السياسة تأييدا قويا من الشعب داخل بلادنا ومن الأفغانيين الذين يعيشون في الخارج ، ومن الدوائر السياسية والانسانية الدولية . ولكن بقدر النجاح الذي أحرزته سياسة المصالحة الوطنية على الصعيدين الوطني والدولي ، استخدمت الولايات المتحدة والبلدان الرجعية في المنطقة مثل باكستان جميع الطرق والوسائل لإعاقة أعمال هذه السياسة .

لقد عرضنا المصالحة على مواطنينا الأفغان ودعوناهم إلى العودة إلى ديارهم بكرامة ، بغض النظر عن المكان الذي يعيشون فيه ، . إننا نوفر كل تسهيل ممكن للعائدين . وأنشئت ادارة جديدة ، على مستوى وزارة ، لإدارة شؤونهم . واستنادا إلى فتى المرسومات الصادرة عن المجلس الشوري لجمهورية أفغانستان الديمقراطية ، أعيدت إلى العائدين ممتلكاتهم وتم إعفاؤهم من ديونهم ومن الضرائب المستحقة عليهم . ويجري حاليا اعفاؤهم ، في ظل ظروف معينة ، من الخدمة العسكرية لفترة طويلة . ولن يحاكم أي فرد أو مجموعة على ما قام به أو قامت به من أعمال وأنشطة ، وسيتمتع الجميع بحقهم في الانتخاب وفي أن ينتخبوا لأجهزة الدولة المركزية والمحلية . وسيتمتعون في الادارات السياسية والاقتصادية والمحلية بحقوق متساوية مع جميع المواطنين الأفغان الآخرين . وبموجب القانون المنظم لأنشطة الأحزاب السياسية الذي سن مؤخرا وبموجب قانون الصحافة ، فإن بوسعهم أن يشكلوا أحزابهم السياسية الخاصة بهم وأن يصدروا منشوراتهم المستقلة .

لقد طرح الدستور الجديد للمناقشة الجماهيرية ، وقد شارك فيها مليوننا شخص حتى الآن ، وتم حتى الآن تلقي ١٥ ٠٠٠ اقتراح وفكرة . ويتوخى مشروع الدستور نظاما

برلمانيا جديدا يضمن لجميع الطبقات ، بما في ذلك البرجوازيون وملاك الاراضي والفلاحون والعمال وجميع الطبقات - المثقفون ورجال الدين والحرفيون والتجار ورجال الاعمال ، إلى آخره ، حقوقا متساوية في المشاركة في الانتخابات الحرة وفي شؤون الدولة . ويوسع جميع الافغان الذين يعيشون في الخارج ، بما في ذلك تحالف السبعة ، ومؤيدو ملك افغانستان السابق ، وأتباع مختلف الاحزاب والمنظمات ، أن يعبروا عن آرائهم بخصوص الدستور وأن يعقدوا محادثات معنا .

ونود هنا أن نعلن لجميع الذين يشعرون بقلق لا مبرر له ازاء مستقبل مركز افغانستان غير المنحاز وازاء وجود أي خطر يتهدد الإسلام ، بأن المواد ١ و ٢ و ٣ من الدستور تنص من بين جملة أمور على :

"ان جمهورية افغانستان الديمقراطية دولة مستقلة لا تتجزأ تمارس السيادة على جميع اراضيها .

"دين افغانستان هو الدين الاسلامي الحنيف .

"جمهورية افغانستان الديمقراطية بلد غير منحاز ولا ينضم إلى أية تحالفات عسكرية ولا يسمح بإقامة أية قواعد عسكرية أجنبية على أرضه" .

اخرنا دائما مواصلة الحوار الدائم والبتاء مع المعارضة ، تحالف السبعة وغيره من المنظمات ، وقمنا بجهود شاملة لتحقيق هذه الغاية . ولا يمكن لأحد أن ينكر هذه الحقيقة . وخلال الشهور العشرة الماضية ، أصدرت حكومتنا ١٤ بيانا بشأن الحلول الوسط والتنازلات . ومع أن سياسة المصالحة الوطنية تشق طريقها يوما بعد يوم إلى قلوب شعبنا ، ومع أن أعداد مؤيديها تزداد يوما بعد يوم ، ومع أنها تكتسب زخما ، فإن المتطرفين يلوذون بالصمت . وفي نفس الوقت ، تشن المصادر الامبريالية والرجعية حملة دعاية واكاذيب واسعة بأصاليب مأكرة ، مما يزيد من أبعاد الحرب النفسية ، ضد هذه السياسة الانسانية . وفي الوقت الحالي ، تتنافس وسائل الاعلام الغربية ومحطات الاذاعة ، بما في ذلك ثماني محطات اذاعة في باكستان ، بعضها مع البعض على التشهير بسياسة المصالحة الوطنية .

ولدينا سبب وجيه لأن نقول بأن اعلاننا سياسة المصالحة الوطنية قد حرم المناوئين من شعاراتهم الزائفة الرئيسية ، التي كثيرا ما رُوِّج لها . والآن ، لم يعد هناك مكان للأحاديث الفوغائية التي ترددها المعارضة بأن أفغانستان يحتلها الاتحاد السوفياتي وأن الإسلام لذلك معرض للخطر . إن الشعب يعرف معرفة متزايدة من هم أصحابه ومن هم أعداؤه .

ان البيانات التي يدلي بها سنويا وزير الشؤون الخارجية الباكستاني في هذه الجمعية ، والتي بالاضافة الى ما تبثه هيئة الإذاعة البريطانية وصوت امريكا ، تتحدث عما يسمى بالخطر الذي يتهدد الدين الاسلامي الحنيف في أفغانستان ، والخطر الذي يتهدد ثقافة وتقاليد شعب بلدنا ، وكذلك الزعم بأن نظاما غريبا وايدولوجية غريبة يفرضان على شعبنا ، كلها ادعاءات لا أساس لها وبعيدة كل البعد عن الحقيقة .

ان لأفغانستان تاريخا وثقافة يعودان إلى آلاف السنين ، وان قيمها لم تقع أبدا ضحية لهجمات الامبراطوريات الغازية ، بما في ذلك الامبراطورية البريطانية ، وهي غزوات وقعت في مراحل مختلفة من تاريخ أفغانستان . ان ثقافة بلدنا لم تزل أبدا ولن تزل أبدا الدهر .

ولكي يتسنى تشكيل حكومة وحدة وطنية ، ولكي تتسم بطابع ائتلافي ، عرضت دولة جمهورية أفغانستان الديمقراطية ٢٨ منصبا رفيعا من مناصب الدولة على المعارضة ، ووفقا لبرنامج الحزب الجديد ، الذي أقره مؤتمر حزب الشعب الديمقراطي الوطني الافغانستاني الذي عقد مؤخرا ، يمتنع الحزب طوعا عن احتكار السلطة السياسية . إن وثائق المؤتمر الوطني الثاني التاريخي لحزب الشعب الديمقراطي الافغاني تشكل البرنامج الشرعي للمصالحة الوطنية .

وقد قال الرفيق الدكتور نجيب الله ، الأمين العام للجنة المركزية لحزب الشعب الديمقراطي الافغاني ورئيس مجلس الثورة في جمهورية أفغانستان الديمقراطية ، في خطابه في المؤتمر الوطني الثاني لحزب الشعب الديمقراطي الافغاني :

"أقسمت الرجعية ، في خضم الهستيريا السياسية ، أنها لن تقبل أبدا بوجود حزب الشعب الديمقراطي الأفغاني في الحكومة الائتلافية . ودون شك ، فإن هذا هو ما ينادي به البيت الأبيض . إنه البيت الأبيض الذي لا يريد لحزب الشعب الديمقراطي الأفغاني أن يتراش المفاوضات المعنية بتحقيق المصالحة فيما بين الأفغان . ما الذي يمكن للمرء أن يقوله إزاء كل هذا ؟ إن الشعب يشهد من الذي يعيد الحياة إلى الأفغان ومن الذي ينشر الموت بينهم . إن الشعب سيحل هذه المسألة دون خطأ وإن طريقة حله ستكون هي الطريقة الصحيحة . إن الشعب يعرف ما الذي أنجزه حزب الشعب الديمقراطي الأفغاني من أجل حياة أفضل يخيم عليها السلم" .

وفي هذه التدابير المعقدة ، التي أعلنت حتى الآن في إطار المصالحة الوطنية ، فإن كل أفغاني لديه أدنى رغبة في أن يحيا حياة سلمية في ربوع الوطن سيجد مكانه المناسب ، كما وجده حتى الآن . إننا نقترح ثانية على المعارضة أن تبذل كل جهودها عن طريق الوسائل السلمية ، لا عن طريق الحرب . وليتسنى توسيع الاتصال بالمعارضة ، نيطت بالمجلس الشوري مهمة تيسير أن تقام لمنظمات المعارضة التي تتخذ مقار لها في الخارج ، في المستقبل القريب مكاتب في كابول ، وسيسمح لهذه المنظمات بإصدار محف يومية ، شريطة أن يوافق قادة تلك المنظمات ، من حيث المبدأ ، على فكرة المصالحة .

وعلى الرغم من قصر الفترة الزمنية ، فإننا أحرزنا تقدما ملموسا نحو ضمان إحلال السلم . فعلى مدى الشهور العشرة الماضية ، منذ إعلان سياسة المصالحة الوطنية ، انضمت ١ ٦٠٠ قرية إلى قوى الشعب ، وأصبحنا نسيطر الآن على ٨ ٥٠٠ قرية . فضلا عن ذلك ، فإن جميع مدن البلد البالغ عددها ٤٥ مدينة ، بما في ذلك مراكز مناطق ، وكذلك ٢١٤ مقاطعة وناحية ، أصبحت الآن تحت سيطرتنا .

إن بعض المناطق قد تحررت تماما من قبضة المتطرفين وأعلن الشعب تلك المناطق كمناطق سلم . ويجرى حاليا إقامة منطقة سلم في حزرجات وهي تتكون من خمس مناطق و ٢٨ مقاطعة وما يزيد عن ٧ ٠٠٠ قرية . وحتى الآن أعيد إلى الوطن ٩٠ ٠٠٠ شخص من المخيمات المقامة في باكستان وإيران . وكان يمكن أن يكون الرقم أكبر من ذلك بكثير لولا العقبات التي يضعها الحرس العسكري الباكستاني والإيراني لأن ٨٠ في المائة من اللاجئين على استعداد للعودة إلى وطنهم . وهناك ٢٠ ٠٠٠ شخص من ١٧٤ مجموعة مسلحة قد انضموا إلى قوى الشعب بالإضافة إلى ما يزيد على ١٠٠ ٠٠٠ شخص استأنفوا حياتهم السلمية .

وحتى الآن انتخب ٧ ٨٤٩ شخصا من الجانب الآخر في الأجهزة المحلية للسلطة وإدارة الدولة . وما يزيد عن ٦ ٠٠٠ شخص من المعارضين السابقين فضلا عن العائدين إلى الوطن يعملون كأعضاء في لجان المصالحة الوطنية و ٣٦١ شخصا من قادة الجماعات المسلحة المناوئة السابقين يعملون كرؤساء وأمناء للجان التنفيذية لأجهزة الدولة على مختلف المستويات .

كما أن مائة من المعارضين شاركوا في أول جيرغاه (جمعية) للبدو الرُّحَل وشارك ما يزيد عن ٤٠٠ منهم في أول جيرغاه لذوي القومية الحزبية بحيث شكلوا نصف المشاركين في المحفل الأخير . وفي الوقت الراهن ، يوجد أربعة من حكام المناطق كانوا في السابق زعماء لمجموعات مسلحة معارضة .

وبرغم التدمير والتخريب الاقتصادي الذي يمارسه الخصوم ، وبرغم ما تتطلبه أعباء الحرب غير المعلنة التي فُرِضت علينا ونجمت عنها خسائر بشرية ومادية فادحة ، تطوّر جمهورية أفغانستان الديمقراطية اقتصادها الوطني باستمرار بفضل الجهود البطولية للعمال والفلاحين والحرفيين والصناع المهرة والتجار ومقاولي القطاع الخاص .

وقد أحرز تقدم في المجالات الأكثر أهمية في منتصف فترة السنوات الخمس الماضية بالمقارنة إلى سنوات ما قبل الثورة .

واستنادا إلى أسعار عام ١٩٧٨ فإن الناتج المحلي الإجمالي والدخل الوطني زادا بنسبة ١٨ في المائة وبعد ذلك بنسبة ١٠ في المائة بالمقارنة الى عام ١٩٨٢ . ويحتل القطاع الخاص مكانا هاما في الاقتصاد الوطني . فبرنامج عمل حزب الشعب الديمقراطي الافغاني ينص على :

"أن السلطة الثورية ستُرسى أساسا اقتصاديا وقانونيا لتعاون فعال ومتبادل النفع على المدى الطويل مع القطاع الخاص والمقاولين الوطنيين فسي إطار القطاع المختلط ومن خلال التعاون الفردي" .

فمفهوم ضم جهود أجهزة الدولة وجهود رجال الاعمال الوطنيين قد اكتسب وضعاً قانونيا . وقد اعتمد القانون الخاص بالاستثمارات الخاصة الوطنية والاجنبية . وعلى مدى السنوات الخمس الماضية ، ازداد حجم الإنتاج الصناعي بنسبة ٢٩ في المائة بما في ذلك ٥٠ في المائة في المجالات الأساسية للصناعة الثقيلة وإنتاج الهياكل الأساسية من جانب قطاع الدولة والقطاع المختلط .

وعلى مدى السنوات الخمس الماضية أيضا استثمر مبلغ ٨٢ بليون أفغاني لتلبية احتياجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد .

وفي نفس الفترة ، تحققت عدة نجاحات في المجال الاجتماعي . فهناك ٢٥٠٠٠ حلقة دراسية لمحو الأمية يشارك فيها ٥١٦٠٠٠ نسمة تعمل بنشاط في كل أرجاء البلد . وقد افتتحت ١٢٤١ مدرسة تتسع لـ ٧٠٣٠٠٠ من التلاميذ .

وفي السنوات الأخيرة شُيِّد ٢٦ مركزا صحيا ومستشفى جديدا بحيث وصل عددها الإجمالي إلى ١٠٩ . كما تضاعف عدد الأطباء ، واتسعت شبكة مستودعات الأدوية . وتوسعت الخدمات الثقافية المقدمة للمواطنين وافتتحت مكتبات عامة ومتاحف جديدة وزاد عدد أجهزة السينما المتنقلة .

وعلى مرّ السنوات الأخيرة ، ارتفعت مرتبات وأجور موظفي الدولة في القطاعين المختلط والتعاوني مرة أخرى بنسبة ١٩ في المائة ، كما ارتفعت أجور العمال ذوي الدخل المنخفض بنسبة ٣٠ في المائة ومنحوا ، فضلا عن ذلك ، مزايا إضافية كتقديم

السلع الأساسية عن طريق كوبونات دون مقابل تمل قيمتها إلى ٢٠ ٠٠٠ أفغاني لكل شخص في السنة .

إن الشعار الأساسي للسياسة الاقتصادية في ظل الممالحة الوطنية هو توكي معدلات نمو سريعة في العمل والانتاج والمبادرة . وهذا هو شعار الحزب والدولة والحكومة . إن تقديم الأسلحة الحديثة الى المتطرفين وتوجيههم عن طريق باكستان قد تحول الى عمل يدر الربح على أولئك الذين يمولون الحرب وينسقونها وعلى مهربي الأسلحة الاقليميين والدوليين . إن الفضيحة الأخيرة لصواريخ ستنغر الأمريكية التي استعملت ضد القوات الأمريكية نفسها توضح حقيقة الأثار العكسية لتسليم مثل هذه الأسلحة لجماعات السفاحين الذين لا يلتزمون بقوانين السلوك الدولي أو معاييره الراسخة .

إنني أؤكد بوضوح أمام الجمعية أنه قد آن الأوان لأن تدرك باكستان عواقب مواصلة سياستها ، وتفهم أنه لم يعد بإمكانها وقف الموجات المتعاقبة والقوية للسلم والوفاق والممالحة وعودة اللاجئين الموجودين داخل المجتمع الباكستاني ، أمام الرأي العام الدولي . إن باكستان لا يمكنها أن تطيل أمد الحرب والمأساة أكثر من ذلك لأن هذا لا يفيد شعب باكستان نفسه . إن القلاقل السياسية والطائفية المستمرة ، والمعارضة المتزايدة من جانب القبائل لوجود اللاجئين الأفغان ، والضغط القوي الذي تمارسه الأحزاب والمنظمات السياسية الباكستانية لإيجاد حل لقضية أفغانستان بأسرع ما يمكن قد لغتت انتباه الأمة الباكستانية الى حقيقة مفادها أن المرء لا يمكنه أن يظل غير متأثر بالنار المتأججة داخل منزل الجيران . إن الساسة المعارضين للأنظمة العسكرية في باكستان ، فضلا عن شعب ذلك البلد نفسه ، يشعرون بالقلق المتزايد إزاء الحقيقة القائلة الماثلة في أن بلدهم سيُجر مع مضي الوقت ، أكثر فأكثر ، الى "حرب الولايات المتحدة" . وقد اجتمعت إراداتهم المتضافرة على وجوب وقف هذه الحرب العقيمة . هذه الرغبات والنوايا الجماعية لا يمكن قمعها باللجوء الى العنف كما أن ضياء الحق ليس لديه جيش أقوى مما كان لدى الشاه رضا بهلوي .

إننا لا ننكر حقيقة أن عددا كبيرا من مواطنينا ، لأسباب موضوعية وذاتية ، سوا للجوء الى باكستان وإيران وبعض بلدان أوروبا الغربية . إن الأخطاء التي ارتكبت في عجلة في مستهل الثورة والدعاية الحاقدة للامبريالية العالمية بشأن الاحتلال المزعوم لبلد إسلامي من جانب الاتحاد السوفياتي قد ظللتهم . كما أن الفظائع والإرهاب والتخريب والجرائم اللاإنسانية والبغيضة الأخرى التي يقترفها المتطرفون قد أوجدت ظروفا غير آمنة وكانت من الأسباب التي أجبرتهم على ترك البلد .

إلا أننا مشغولون دائما بمصير هؤلاء المواطنين الذين يشكلون جزءا من شعب أفغانستان الباسل والمناضل ونستعمل كل ما لدينا من إمكانيات لعودتهم السريعة الى أرض أسلافهم .

وبغية إزالة العراقيل التي وضعتها البلدان المجاورة لنا في وجه عودة اللاجئين وتوفير التسهيلات اللازمة لهم ، طلب الجانب الأفغاني في مذكرات شفوية عديدة قدمت عن طريق القنوات الدبلوماسية الى السلطات الباكستانية والإيرانية ، تمهيدا السبيل للعودة الآمنة للاجئين .

وبالمثل ، أرسلت مذكرات الى السلطات الباكستانية والإيرانية لضمان الحصول على إذن للرحلات المرخصة الى إسلام آباد وطهران بنقل اللاجئين الأفغان الى بلدتهم . إلا أن هذه السلطات لم تُبدِ اهتماما بهذه المسألة . كما أرسلت رسائل الى الأمين العام للأمم المتحدة والمفوض السامي لشؤون اللاجئين بغية إبلاغ الرأي العام العالمي بهذا النهج الذي اتبعته السلطات الباكستانية والإيرانية وإرسال وفود لدراسة الأحوال المعيشية والتعرف على رغبات اللاجئين من مواطنينا الراغبين في العودة الى وطنهم .

وبغية تمهيد السبيل أمام هؤلاء الأفغان الذين يعيشون خارج البلد للقاء أقاربهم والتعرف على الحالة الحقيقية في البلد ، أصدر المجلس الأعلى للمجلس الشوري مؤخرا مرسوما يؤكد على أن هؤلاء المواطنين الذين يعيشون لأسباب مختلفة ، مؤقتا أو بشكل دائم ، خارج البلد ، يمكنهم ، بعد الحصول على جوازات سفر من البعثات الدبلوماسية والقنصلية لجمهورية أفغانستان الديمقراطية في الخارج ، السفر الى

أفغانستان والعودة الى البلد التي يرغبون العودة اليه بمحض إرادتهم . وهذا القرار الذي اتخذ ضمن سلسلة من الخطوات السابقة ، يعد شاهدا على الإرادة الصادقة لجمهورية أفغانستان الديمقراطية لتبديد عدم الثقة تجاه السياسة الانسانية للمصالحة الوطنية وتحريفها .

هناك ما يشبه توافق الآراء بشأن الظروف المعيشية للاجئين في باكستان . فهم محرومون من كافة الحقوق ، ويعانون الفقر والبطالة والافتقار الى المأوى ومساء التغذية الشديد والجوع الذي تسبب في إصابة الآلاف بمختلف أنواع الامراض والادواء الاجتماعية .

وحكومة باكستان إذ تواصل سياستها الإرهابية والقمعية ضد الافغان المقيمين في ذلك البلد ، خاصة في أعقاب إعلان سياسة المصالحة الوطنية وميل معظم اللاجئين الافغان الى العودة الى وطنهم ، قامت مؤخرا باعتقال بعضهم وملتهم ومعهم أسرهم الى الجماعات الإرهابية المتطرفة ليحكم عليهم بالموت وبعقوبات لاإنسانية مختلفة .

هذا النمط من السلوك من جانب بلد يزعم أنه مستقل وذو سيادة ، بلد يسمح لجماعة متطرفة أن تحكم بالموت على مواطني بلد مستقل يتعارض بشكل واضح مع القواعد المقبولة دوليا وأعراف الإنسانية المتحضرة .

وهذه الاعمال ترتكب من أجل تظليل الرأي العام في باكستان ، ولتعزيز المزاعم التي لا أساس لها والقائلة بأن مجموعة من الافغان هي المسؤولة عن جميع القلاقل التي تحدث في باكستان ومن ثم يمكنهم بإصدار أحكام الاعدام أن يعتبروا المسألة منتهية . ونود أن نسترعي نظر لجنة حقوق الإنسان والمفوض السامي لشؤون اللاجئين وسائر الإنسانية المحبة للسلم وللعدل الى خطورة تلك الاعمال التي تتعارض وكرامة الإنسانية ومعايير العدالة وجميع المعايير والمبادئ الدولية المقبولة . ونحن نحتج على تلك الاعمال ونطالب حكومة باكستان بأن تتصرف كدولة متمدنة وأن تحجم عن الاعمال التي تؤذي الضمير الإنساني .

وبنفس الطريقة التي ركزت بها جمهورية أفغانستان الديمقراطية جميع امكاناتها على الوفاق الوطني ، فإنها على استعداد لان تستخدم كل امكاناتها في سبيل تسوية الجوانب الخارجية لمشكلة أفغانستان ، وهي على استعداد للتفاوض .

لقد استخدمنا الامكانيات التي تنطوي عليها محادثات جنيف الى حد أنه لولا مرونة الجانب الافغاني وما قدمه من حلول وسط تستند الى المبادئ ، لوصلت العملية التي جاهد في سبيلها الامين العام وممثله الشخصي السيد ديبغو كوردوفيز بنية طيبة الى طريق مسدود عدة مرات . ويمكن فهم حسن نيتنا لا عن طريق جديتنا في تنفيذ سياسة المصالحة الوطنية داخل بلادنا فحسب ، وإنما من خلال الحلول الوسط المعروضة على مائدة المفاوضات في جنيف .

وعلى مدى خمس سنوات حتى الآن ، ظل وزير خارجية باكستان يتحدث في الجمعية العامة للأمم المتحدة عما يسمى باحتلال القوات السوفياتية وضرورة عودة تلك القوات في أقرب وقت ممكن ، وأدعى أن أهم جانب في عملية التسوية السلمية للحالة المحيطة بأفغانستان وفي مباحثات جنيف هو مسألة انسحاب القوات السوفياتية من أفغانستان . غير أن باكستان تعلم جيدا أن ذلك القول لا يتفق مع الحقائق ، وان المسألة الحقيقية والموضوع الملح في مباحثات جنيف هو اتفاق التدخل في الشؤون الداخلية لجمهورية أفغانستان الديمقراطية .

وليس من قبيل المصادفة أن الوثيقة الوحيدة التي كادت أن تنتهي والتي وافق الطرفان على مناقشتها أولا كانت هي الاتفاق على مبادئ العلاقات المتبادلة ، ولا سيما مبدأ عدم التدخل بجميع أشكاله . إلا تعلم السلطات المسؤولة في باكستان من أين يتسلل طوفان الاسلحة الأمريكية الحديثة والعمارات المسلحة الى أفغانستان ؟

ألم يقيم من يسمون بحماة حقوق الإنسان وابطال الحريات بعشرات من الزيارات للمخيمات الموجودة في باكستان ، حيث يتلقى المتطرفون الأفغان التدريب العسكري ؟

إن أي جهد يرمي الى تصوير عودة القوات السوفياتية على أنها الموضوع الرئيسي هو جهد لا أساس له ولا يعدو أن يكون تضليلا وخداعا للرأي العام والمجتمع الدولي . وجوهر تسوية الحالة المتعلقة بأفغانستان هو إيقاف التدخل في الشؤون الداخلية لجمهورية أفغانستان الديمقراطية ، وعدم استئناف ذلك التدخل .

ولا يساورني أي شك في أن الاتحاد السوفياتي سوف يترك أفغانستان حقا في خلال فترة زمنية معقولة إذا ما توقف التدخل وقدمت ضمانات يعتد بها لعدم استئناف ذلك التدخل .

وإن عودة الوحدات الست من القوات السوفياتية المحدودة العدد في تشريين الاول/اكتوبر عام ١٩٨٦ لهي دليل واضح على صدقنا في القول والفعل .

وفي أعقاب الثورة أنشئت منظمات جديدة ونظامية للجيش والشرطة وقوات الامن . وقد شهدت تلك القوات المسلحة المناضلة لجمهورية أفغانستان الديمقراطية - التي عبات أكثر من نصف مليون شخص في صفوفها - تغييرات كمية ونوعية واكتسبت خبرة قيمة خلال تسع سنوات من الكفاح ضد القوات المسلحة المناوئة التي أرسلت من الخارج ، وهي تزداد بأسا ، وستكون قادرة بمفردها على الزود عن السيادة الوطنية واستقلال البلاد وملاحة أراضيها إذا لم يكن هناك تدخل أجنبي . غير أننا على الرغم من هذه الحقائق ، لا نستطيع أن نصد التدخل الأجنبي دون مساعدة الاصدقاء ، لان ذلك التدخل يكتسب أبعادا أكبر مع كل يوم يمر ويتزايد تهديده لاستقلال بلادنا وسيادتها الوطنية وسلامة أراضيها .

لقد جاءت القوات العسكرية السوفياتية المحدودة الى البلاد بناء على طلب الحكومة الشرعية لجمهورية أفغانستان الديمقراطية بمقتضى المادة ٤ من معاهدة الصداقة والتعاون وحسن الجوار بين جمهورية أفغانستان الديمقراطية والاتحاد السوفياتي ، المبرمة في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ ، وبمقتضى المادة ٥ من ميثاق الأمم المتحدة ، لكي تساعد في صد العدوان الاجنبي والتدخل الذي هدد استقلال بلادنا وسيادتها الوطنية وسلامة أراضيها . ومن ثم فإن أسباب دخول تلك القوات وتوفير الظروف التي تساعد على عودتها واضحة بجلاء .

وقد أوضح ميخائيل سيرجيغيتش غورباتشيف ، الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي ، أن الاتحاد السوفياتي يؤيد بصدق عدم انحياز أفغانستان وحيادها واستقلالها ، وأنه سوف يبذل كل جهد ممكن من أجل التعجيل بعملية تسوية الحالة المتعلقة بأفغانستان ، وبهذا يصبح في الإمكان عودة القوات السوفياتية الى بلادها . ولا مجال للشك في أن كل من أفغانستان والاتحاد السوفياتي يرغبان في عودة القوات المسلحة السوفياتية المحدودة الى بلادها المسالمة ، وتلك حقيقة واضحة . وربما يطرح سؤال : لماذا اذن لم تعد تلك القوات حتى الان الى بلادها . إنها لان هناك قوى لا تريد لها الرحيل . ولحسن الحظ فإن تلك الدوائر التي ترغب في إبقاء القوات السوفياتية وقتاً أطول في بلادنا عن طريق اعاقبة التسوية السلمية يجري عزلها الان ، لان الرأي الذي تكون عن أفغانستان في كل مكان هو أن الاتجاه الاقوى هناك يجب أن يسلم . وأي منطق أو رأي يربط نفسه بهذا الاتجاه سوف يكتب له البقاء . وبعملية المصالحة الوطنية أصبحت الأرض مهيأة لكي تخطو الجمعية العامة هذا العام خطوات مبدئية نحو اتخاذ موقف مقبول من جميع الأطراف ، وألا تسمح لزعقات النذير المحدودة التي يتردد صداها في هذه القاعة والتي لا تعدو أن تكون جزءاً من الحرب النفسية التي تستهدف التأثير على مسار أعمالها .

وجمهورية أفغانستان الديمقراطية ، كما أعلن وفدها في بداية هذه الدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة ، على أتم استعداد للمساهمة في تقديم مشروع قرار

من شأنه أن يساعد في التعجيل بتسوية الحالة المتعلقة بأفغانستان . ونحن نعلم اليوم أننا على استعداد لتأييد اتخاذ قرار حول مسألة أفغانستان بتعديلات جزئية ، وأن نتعاون بصدق في اعتماده بالاجماع من جانب أعضاء هذه الجمعية . ولا شك في أن مثل هذا القرار سيكون سليما ، وستكون له جوانب أكثر إلتساما بالمصفا العملية ، كما سيكون له دور فعال في هذا الصدد .

ونود أن نناشد كل البلدان التي ترغب في الاسراع بتسوية الحالة المتعلقة بأفغانستان وإنهاء الحرب التي تنزل الدمار والخراب بأفغانستان ، أن يؤيدوا بالاجماع مشروعات التعديل التي اقترحتها الجمهورية العربية السورية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ويصوتوا لصالحها . وهذه التعديلات لا تجعل القرار يختلف كثيرا عن النص الأصلي . وكما هو واضح للجميع ، فإن المداولات السابقة بشأن أفغانستان في الجمعية العامة واعتماد قرارات آحادية الجانب تقدمت بها باكستان لم يكن لها أدنى تأثير على إحلال السلم في منطقتنا كما أنها تفتقر الى الطابع العملي . وليس هناك ما يدعو لأن تعارض الولايات المتحدة وباكستان هذه التعديلات التي من شأنها تمحيح مشروع القرار الأصلي واستكمالها . وإذا فعلتا ذلك ، فسيكون تصرفهما بمثابة بيان لمعارضتهما السافرة للتسوية السياسية للحالة المتعلقة بأفغانستان ، وسيدرك الممثلون في هذه الهيئة الدولية تمام الإدراك نواياهما . نحن بحاجة الى السلم ، ولذلك فنحن نؤيد اتخاذ قرار يحمل السلام لشعبنا .

ونأمل جديا أن يعرب الممثلون الحاضرون في هذه القاعة عن معارضتهم لمشروع القرار غير المتوازن الذي قدمته باكستان ، والذي أثبتت تجارب الاعوام الثمانية الماضية أنه لا يعدو أن يكون عملا دعائيا مربكا من جانب دوائر معادية للأفغان وللسوفييات .

ومن أجل إزالة التوتر من المنطقة ومن العالم ، يوجب الحس السليم والتبصر السياسي على ممثلي البلدان الاعضاء أن يتعاونوا مع جمهورية أفغانستان الديمقراطية والاتحاد السوفياتي من أجل ازالة التوتر من المنطقة ومن أجل ايقاف التدخل في شؤون

جمهورية أفغانستان الديمقراطية . وينبغي ألا يسمح لباكستان والولايات المتحدة وحلفائهما أن يسيئوا استخدام قرارات هذه الجمعية العظيمة التي تمثل المجتمع العالمي لتمييز أهدافهم السيئة النية .

ونأمل أن تجد الحقائق الجديدة التي كشفت عنها سياسة المصالحة الوطنية والمتفقة مع التطلعات المشتركة للدول الاعضاء التعبير المناسب عنها . ونود أن يضم الاعضاء أصواتهم الى حقوقنا والى أصوات الآخرين جميعا ، كما نود أن نبين أن الجمعية العامة تواجه اليوم اختيارا يمكن أن يترتب عليه تقرير مصير المثل التي تدافع عنها الأمم المتحدة . فإذا كان للجمعية العامة أن تشهد نهاية لكارثة مريرة أليمة ولحرب فرضت على شعب أفغانستان . فقد آن لها أن تمارس نفوذها المعنوي لصالح الجهود المخلمة التي ترمي الى إحلال السلم في هذه المنطقة الهامة من مناطق آسيا .

إن اعتماد قرار عادل في هذه الجمعية سيكون له أثر كبير على هذه الجهود ، وعلى مناخ المحادثات الدبلوماسية . إننا نعارض مشروع القرار المقدم من باكستان لأنه غير عملي على الإطلاق ويتعارض مع الفقرة السابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة ، ويشكل تدخلا سافرا في الشؤون الداخلية لجمهورية أفغانستان الديمقراطية ، وسوف نموت ضده . وإذا ما اعتمد فسيكون القرار خاليا من أية قيمة قانونية أو أدبية ، ولن يكون ملزما لحكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية . فلنصل الى حل عاجل للحالة حول أفغانستان ، وهو حل بات أقرب منالا ، وفقا لاهداف ميثاق الأمم المتحدة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الان لممثل

باكستان الذي يرغب في عرض التعديلين الفرعيين الواردين في الوثيقة A/42/L.21 .
السيد شاه نواز (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم وفد باكستان أود أن أقدم التعديلين الفرعيين الواردين في الوثيقة A/42/L.21 ، على التعديلات المقترحة من اليمن وسوريا الواردة في الوثيقة A/42/L.19 ، على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/42/L.16 المقدم من ٤٨ وفدا منها وفد بلادي . نص مشروع القرار A/42/L.16 مماثل تماما لنصوص القرارات التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ عام ١٩٨٠ عندما نظرت ، للمرة الاولى ، في مسألة التدخل العسكري السوفياتي في أفغانستان . ويمثل مشروع القرار موقف الجمعية ، وحكمها على هذا التدخل الذي يشكل انتهاكا صارخا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة . ويحدد مشروع القرار وجود القوات السوفياتية في أفغانستان على أنه السبب الجذري للمشكلة ، ويطالب بانسحابها الفوري والكامل . وهذا المطلب هو النقطة المركزية في مشروع القرار ، وهو جوهر الموقف الدولي تجاه مسألة أفغانستان . وهذا الموقف لا يحتمل أي تعديل نظرا لان ظروف التدخل لم يتغير .

دعونا ننظر في التعديل الاول الوارد في الوثيقة A/42/L.19 في ضوء ذلك . إن هذا التعديل يستند في ظاهره على مبدأ عدم التدخل الذي لا جدال فيه فيما يتصل

بأفغانستان . إلا أن التعديل يستهدف ، أساسا ، تغيير موطن التركيز في مشروع القرار ومنطق هذا المشروع . ومن الواضح أن المقصود هو إقحام مسألة التدخل على أنها نقطة تركيز جديدة في مشروع القرار مما يميع من التركيز الحالي على انسحاب القوات الأجنبية ، وهو المسألة المركزية . وقبول هذا التعديل يعطي مصداقية للحجة التي تدرع بها عند التدخل ومؤداها أن القوات الأجنبية دخلت أفغانستان بناء على دعوة لمواجهة التدخل من الخارج . وما زالت هذه الحجة تستخدم لربط انسحاب القوات السوفياتية بوقف ما يسمى بالتدخل الأجنبي .

لقد رفض المجتمع الدولي باستمرار هذه الحجة ، وتمسك بشكل قاطع بأن المشكلة الوحيدة في أفغانستان تتمثل في وجود القوات الأجنبية ، الذي يتعارض مع المبادئ الدولية لعدم التدخل والتداخل وعدم استخدام القوة .

والتعديل الفرعي الوارد في الوثيقة A/42/L.21 على التعديل الأول الوارد في الوثيقة A/42/L.19 يرمي إلى التأكيد على الموقف الدولي تجاه مسألة أفغانستان ، ويضع انتهاك مبدأ عدم التدخل وعدم التداخل فيما يتعلق بأفغانستان في منظوره الصحيح . إن تعديلنا الفرعي ضروري ، ليس فقط لتصحيح المفهوم الخاطئ الذي يحاول التعديل الأول الوارد في الوثيقة A/42/L.19 إقحامه في مشروع القرار ، ولكنه ضروري أيضا للإبقاء على الضغط الدولي للتوصل إلى تسوية عادلة للمشكلة على أساس انسحاب القوات الأجنبية ، وصون سيادة أفغانستان واستقلالها وسلامتها الإقليمية وعدم انحيازها .

ويشير التعديل الثاني الوارد في الوثيقة A/42/L.19 إلى التقدم المحرز في مفاوضات جنيف . ولا شك أن محادثات جنيف المطولة التي بدأت عام ١٩٨٢ ، قد وصلت إلى مرحلة متقدمة فيما يتعلق بتطوير نصوص المكوك الأربعة التي ستشكل الأجزاء التي ستألف منها التسوية السياسية قيد التفاوض . ولكن هذه المرحلة في تطور النصوص ليست حديثة العهد كما أنها لم تفض إلى تقريب العملية بما فيه الكفاية إلى نهاية ناجحة ، ما زال ينقصها تحديد إطار زمني قصير لعمليات الانسحاب .

والدراسة الدقيقة لتقرير الأمين العام المتعلقين ببند جدول الأعمال الخاص بأفغانستان ، في عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦ تبين أن المكوك المتصلة بالاتفاق الثنائي الخاص بعدم التدخل وعدم التداخل ، والضمانات الدولية ، والعودة الطوعية للاجئين قد صيغت صياغة نهائية تقريبا منذ أوائل عام ١٩٨٥ بيد أن حسم القضية المركزية وهي الإطار الزمني لعمليات الانسحاب ما زال مستعميا علينا . والواقع انه كلما اقتربت المفاوضات من معالجة هذه القضية ، أشيرت مسائل اجرائية وشكلية جانبية لمنع النظر فيها . وفي أوائل هذا العام أشيرت مسألة دخيلة تماما وهي مسألة المصالحة الوطنية ، وتستخدم الآن لصرف الانتباه عن مسألة الإطار الزمني .

إن المطالبة الدولية المستمرة بالانسحاب الفوري والكامل يبرز الحاجة لوضع إطار زمني دونما تأخير . ومما يدعو الى الامف ، إن المسألة ، التي تعتبر مركزية لإنهاء التسوية ، لم تحسم بعد في جولتي محادثات جنيف اللتين جرتا خلال شهري آذار/مارس وأيلول/سبتمبر من هذا العام حيث لم يبد الطرف الآخر اهتمام يذكر باستمرار المفاوضات .

لقد استمرت مفاوضات جنيف حتى الآن ما يزيد عن خمس سنوات ، وفي أحسن مراحلها بذلنا جهودا دائبة للانتهاء من مسألة الإطار الزمني . وأي تأخير في تسوية هذه المسألة سيضر بالعملية بالتأكيد . وبينما تسلم الجمعية العامة بالتقدم الذي أحرز حتى الآن في مفاوضات جنيف ، لا يجب عليها أن تتجاهل مسألة الإطار الزمني التي ما زالت تعوق وصول هذه المفاوضات الى نهاية ناجحة .

والتعديل الفرعي الذي يؤكد على الحاجة الى ضمان إطار زمني قصير ، له ما يبرره تماما في التقرير الاخير للأمين العام الوارد في الوثيقة (A/42/600) والمؤرخ في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ وهو التقرير الذي يحدد بجلاء أن الإطار الزمني هي المسألة الوحيدة التي ما زالت معلقة حتى الآن والتي تعوق التوصل الى تسوية نهائية .

إننا على ثقة بأن التعديلين الفرعيين الواردين في الوثيقة A/42/L.21 ، واللذين وضعا لضمان سلامة مشروع القرار ستعتمدهما الجمعية بأغلبية ساحقة .

السيد بييرينغ (الدانمرك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن

أتكلم بالنيابة عن الدول الاعضاء الاثنتي عشرة في المجموعة الأوروبية .
إن المسألة المعروضة علينا اليوم تمثل تذكرة مأساوية بأخطر انتهاكات
لميثاق الأمم المتحدة . فالتدخل العسكري الواسع النطاق من جانب الاتحاد السوفياتي
في أفغانستان في عام ١٩٧٩ يمثل بداية حقبة لم يسبق لها مثيل من الشدائد والمعاناة
للشعب الأفغاني .

لقد استمر الاحتلال السوفياتي لما يقرب من ثمانية أعوام . ولا يزال الشعب
الأفغاني محروما من حقوقه الأساسية الإنسانية والسياسية على يد نظام تولى ملطمة
واحتفظ بها بالقوة العسكرية . وقد أدانت الأغلبية الساحقة في الجمعية العامة هذا
الاحتلال عاما بعد عام وطالبت بالانسحاب الفوري لجميع القوات الأجنبية وبايجاد تسوية
تفاوضية تجعل من الممكن أن تستعيد أفغانستان استقلالها ووضعها غير المنحاز .

ولسنوات طويلة لم يعر الاتحاد السوفياتي أي اهتمام لمطالبات المجتمع الدولي
الواضحة بأن ينهي احتلاله هذا . وفي الآونة الأخيرة ظهرت بعض الدلائل التي تشير إلى
اتخاذ موقف أكثر انفتاحا ومرونة . ونحن نرحب بالمؤشرات التي تبين أن الاتحاد
السوفياتي يود التوصل إلى حل سياسي مبكر . ولكننا نريد أفعالا تؤكد هذه الأقوال .
فلا يزال يوجد أكثر من ١١٠ ٠٠٠ جندي سوفيياتي في أفغانستان ضد ارادة الشعب
الأفغاني . والعمليات العسكرية التي تقوم بها هذه القوات لا تقتصر على الأراضي
الواقعة داخل أفغانستان وحدها . فلا تزال الهجمات مستمرة وبشكل متعاقد على أراضي
باكستان ، بما في ذلك مخيمات اللاجئين . وشاهدنا مؤخرا حملة من العمليات الارهابية
في باكستان .

وتحت الدول الاثنتا عشرة مرة أخرى الاتحاد السوفياتي على أن يوافق على
الانسحاب السريع والكامل لقواته وفقا لجدول زمني لا يجوز التراجع فيه . وندين ادانة
قاطعة عمليات القصف المستمر للأراضي الباكستانية باعتبارها تشكل تهديدا واضحا
للسلم والاستقرار في المنطقة ككل .

وينبغي للاتحاد السوفياتي أن يدرك أن الحرب التي يخوضها في أفغانستان لا يمكن كسبها . وعلى الرغم من الشدائد وحالات البؤس الانساني التي سادت أثناء الاحتلال فإنه لا يوجد أي دليل على وهن عزيمة الشعب الافغاني ، بل العكس هو الصحيح ففي الواقع ، كما بينت التطورات الاخيرة على الساحة العسكرية . ولا يزال بوسع تحالف احزاب المقاومة الذي شكل منذ عامين أن يقدم للمجتمع الدولي فكرة عما يجري داخل أفغانستان .

إن طاقة التحمل لدى الشعب الافغاني التي بدت على مدى ثماني سنوات من الحرب العشوائية جديرة بكل اعجاب . لقد لقي أكثر من مليون أفغاني حتفهم . ولا يزال الرجال والنساء الابرياء يفقدون ارواحهم وديارهم بينما تحاول قوات الاحتلال قهر المقاومة الباسلة . ولا تزال الهجمات الوحشية ، ولا سيما الهجمات الموجهة من الجو ، تشن ضد السكان المدنيين وتؤدي الى تدمير القرى والبنية الاساسية الريفية والمحاصيل . ولا يزال مئات الالوف مشردين ، والملايين يعيشون كلاجئين في الخارج . وتدين الدول الاثنتا عشرة بقوة الهجمات التي تشن على السكان المدنيين ، باعتبارها لا تتفق وقواعد السلوك الدولي ، كما أنها تنتهك حقوق الإنسان الاساسية .

وشمة مثال آخر على خطورة حقائق الحرب في أفغانستان هو النزوح الجماعي للاجئين الى البلدان المجاورة . فقد أجبر ما يقرب من خمسة ملايين لاجئ أفغاني ، وهو ما يوازي ثلث السكان ، على الفرار من بلدهم واللجوء الى البلدان المجاورة . ويوجد أكثر من مليون نازح داخل أفغانستان ذاتها . وأكبر تركيز للاجئين في العالم كله موجود الآن في باكستان ، ومن البديهي أن ذلك يلقي عبئا ثقيلا على مواردها المحدودة . وتود الدول الاثنتا عشرة مرة أخرى أن تشيد بكرم الضيافة والمساعدة السخية اللذين تقدمهما حكومة باكستان الى اللاجئين الافغان ، وبتسامحها إزاء الانتهاكات الخطيرة المستمرة لحدودها الدولية . كما نشيد بالمساعدات التي تقدمها البلدان الأخرى عن طريق منظمات الاغاثة الدولية ذات الصلة . وستواصل المجموعة الأوروبية ودولها الاعضاء من جانبهم تقديم مساهماتهم الكبيرة لجهود الاغاثة الدولية طالما كان

ذلك ضروريا . ومع ذلك فإن المساعدات الدولية ليست بديلا عن عودة اللاجئين السويديين وطبعم . وتحث الدول الاثنتا عشرة الاتحاد السوفياتي على أن يسحب قواته فورا من أفغانستان ، وبالتالي يهيئ الظروف اللازمة لتمكين اللاجئين من العودة الى بلادهم في سلم وأمان .

وقد أيدت الدول الاثنتا عشرة باستمرار المقترحات الرامية الى التوصل الى حل سياسي لمشكلة أفغانستان يقوم على المبادئ الواردة في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة . وقد اطلعتا باهتمام كبير على التقرير الذي قدمه الأمين العام الى الجمعية العامة يوم ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ . ونود أن نؤكد مجددا تأييدنا المستمر لجهود الأمين العام وممثله الخاص السيد ديفغو كوردوفيز ، ولنا وطيد الأمل في أن تسفر هذه الجهود الدؤوبة عن التوصل الى اتفاق مبكر بشأن المسائل المتعلقة . وكما أوضح الأمين العام في تقريره فإن الاتفاق بشأن الجدول الزمني لانسحاب جميع القوات السوفياتية سيعطي قوة دفع حاسمة للتوصل الى الحل النهائي .

ويظل هذا الاتفاق يمثل العنصر الاساسي لأي تسوية . لقد طلب نظام كابول عقد جولة المباحثات الاخيرة في جنيف في شهر أيلول/سبتمبر . ونأسف لأن العرض الذي قدمه بشأن الجدول الزمني لانسحاب القوات لم يرق الى التطلعات التي كانت معلقة عليه . ونحن نطلب من الاتحاد السوفياتي أن يأخذ بالنهج الدبلوماسي الابتكاري اللازم لسد الفجوة المتعلقة بالجدول الزمني لانسحاب .

إن الاتحاد السوفياتي ظل طوال ثمانية أعوام يحاول أن يفرض على الشعب الأفغاني حكومة يسيطر عليها حزب الشعب الديمقراطي لأفغانستان ، ولكن الشعب رفضها رفضا قاطعا . وتعتقد الدول الاثنتا عشرة بأنه لا بد من أن تكون المقاومة الأفغانية طرفا في أي حل شامل للمشكلة الأفغانية . لقد أكثر نظام كابول من الحديث في الأشهر الاخيرة عن ما أسماه بمبادراته السلمية والواقع أن هذه المقترحات لا ترمي أساسا على ما يبدو إلا الى الإبقاء على النظام الحالي في السلطة ضد الرغبات التي أعرب عنها الشعب الأفغاني بوضوح . وتأمل الدول الاثنتا عشرة في أن يقوم الاتحاد السوفياتي ونظام كابول باعادة تقييم موقفهما ، وأن يعملوا من أجل تحقيق المصالحة الحقيقية في

أفغانستان ، بما في ذلك اتخاذ الترتيبات التي تؤدي الى أعمال حق تقرير المصير وتمكين الشعب الافغاني من أن يحدد مستقبله . ونحن على استعداد لتأييد أي تحرك فسي ذلك الاتجاه .

إن الاحتلال المستمر لأفغانستان يهدد استقرار المنطقة ويشكل خطرا محققا بالسلم والامن الدوليين . ولا يمكن للاتحاد السوفياتي أن يتهرب من التزاماته بموجب ميثاق الامم المتحدة .

إن الدول الاثنتي عشرة لعلى ثقة بأن الجمعية العامة ستصوت مرة أخرى لتؤكد رفضها للعدوان والاحتلال الاجنبي وتأييدها للحق الاصيل لمشكلة أفغانستان . ويتعين على الاتحاد السوفياتي أن يدلل بالافعال على التزامه بالسلم والامن الدوليين وأن يمتثل لقرارات الامم المتحدة ويفي بالتزامه المعلن بمبادئ القانون الدولي وذلك بحسب جميع قواته من أفغانستان .

السيد فيشر (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد مضى

ما يقرب من ثمانية أعوام منذ التدخل العسكري في أفغانستان . ويعد الاحتلال العسكري المستمر لهذا البلد غير المنحاز تقليديا مصدر انشغال بالغ ومشروع في النمسا . وتشارك في هذا الانشغال الاغلبية الساحقة للدول الاعضاء في الامم المتحدة ، التي ادانت هذا التدخل العسكري الاجنبي اذانة قاطعة في مناسبات عديدة .

وطالما أن الدول القوية تتحدى المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة ، مثل عدم استخدام القوة واحترام السيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية وحق تقرير المصير ، سيظل السلم والأمن الدوليان بعيدي المنال . إن النمسا ترفض أي اتجاهات تتوخى الحلول العسكرية بدلا من الحلول السياسية .

من الواضح أنه لن يمكن التوصل إلى حل دائم لمشكلة أفغانستان ، بل ولمشكلات عديدة أخرى مدرجة على جدول أعمالنا ، بالوسائل العسكرية ، وإنما بالوسائل السياسية وحدها . وقد أشارت الجمعية العامة مرارا وتكرارا إلى العناصر الضرورية لهذا الحل السياسي وهي : الانسحاب الفوري للقوات الأجنبية ؛ وحق الشعب الأفغاني في تقرير شكل حكومته واختيار نظامه الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ؛ والضمانات الدولية لعدم استعمال القوة وعدم التدخل ؛ والعودة الطوعية لكل اللاجئين الأفغان في سلامة وكرامة .

ولم تقصر الأمم المتحدة نفسها على اعتماد القرارات . فاشتركت بنشاط في السعي من أجل حل سياسي . وقد درسنا باهتمام كبير تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان . ونشاطه الرأي أنه تم إحراز تقدم كبير في العام الماضي لتحقيق تسوية شاملة . إنني اغتنم هذه الفرصة لكي أشيد بالأمين العام وممثله الخاص لجهودهما .

وبالرغم من تقصير الإطار الزمني لانسحاب القوات الأجنبية ، من الواجب علينا أن ندرك دائما أن المفاوضات لم تحقق طفرة حاسمة بعد . وإلى عهد قريب ، كان التقدم في حقيقة الأمر بطيئا للغاية . ومع ذلك نعتقد أنه تم إرساء أسس ثابتة للتوصل إلى تسوية في المستقبل .

وإن نحيط علما بهذه الظروف المتغيرة ، نشاهد للمرة الأولى منذ سنوات طويلة إمكانية حقيقية ، حتى وإن كانت ضعيفة في الوقت الحال ، لتحقيق تسوية سياسية ووضع حد لمعاناة الشعب الأفغاني .

وبالرغم من إمكانية الاتفاق على إطار زمني لانسحاب القوات في وقت قريب على الأرجح ، لن يؤدي ذلك تلقائيا إلى وضع حد لمعاناة الشعب الأفغاني الهائلة داخل

البلاد أو خارجها في مخيمات اللاجئين . ولا تقتصر المشكلة على إنهاء التدخل العسكري ولا على حل المشكلات الشناثية بين البلدان المتجاورة . فإحدى القضايا الرئيسية التي يتعين معالجتها تتمثل في عودة ٥ ملايين لاجئ ، يشكلون نحو ثلث سكان أفغانستان . ويتطلب ذلك اتباع نهج جديد بالدرجة الأولى من جانب حكومة أفغانستان . وقد أحطنا علما مع الاهتمام بنوايا حكومة أفغانستان المعلنة لمعالجة هذه المسألة . وقد أدى أحد التدابير التي اتخذتها ، في جملة أمور ، الى عودة اللاجئين ، ولو أن ذلك لا يمثل إلا جزءا صغيرا من العدد الكلي .

وتتسم محادثات جنيف بأهمية كبيرة بالتأكيد . ومع ذلك ، هناك بعض المسائل الخارجة عن نطاق هذه المحادثات والتي يتعين معالجتها إذا أردنا تسوية مشكلة أفغانستان المعقدة للغاية بأسلوب يرضي كل الأطراف .

وكما هو الحال في حالات أخرى مماثلة ، تعتبر مسألة المصالحة الوطنية ذات أهمية حاسمة . والنهج الذي تختار فيه الحكومة القائمة الأشخاص الذين تتفاوض معهم ، لا يحتمل على ما يبدو أن تقبله كله الأطراف المعنية . ومع ذلك ، فنحن ندرك أن القوى السياسية سواء في المعارضة أو في المنفى ما زالت تفتقر الى محفل مشترك في الوقت الحالي . والأسلوب المرضي لمعالجة هذه المسألة لا تيسره هذه الحالة بكل تأكيد .

ونحن نسلم بأن التدابير التي أعلنت عنها حكومة أفغانستان تتضمن بعض العناصر التي يمكن أن تؤدي الى إحراز تقدم في المستقبل . ومع ذلك ، ما زالت هناك شكوك حول ما إذا كانت هذه التدابير التي اتخذت حتى الآن تكفي للتوصل الى مصالحة وطنية حقيقية . وحتى الآن ، لا يمكن اعتبار الأنشطة الرامية الى تحقيق مصالحة وطنية ناجحة . وترى النمسا أنه ينبغي بذل جهود إضافية في هذا الصدد . ومع ازدياد اهتمام الأفغانيين داخل وخارج وطنهم بضرورة ضمان حقهم في تقرير المصير ، لابد من اتخاذ خطوات جريئة وحاسمة - وليس تدابير جزئية - لتحقيق المصالحة الوطنية . إن أي مصالحة وطنية تقتصر على القوى السياسية داخل البلد ، ستكون عديمة القيمة طالما لا يشترك في هذه العملية كل أولئك الملايين من الأفغان الذين يعيشون خارج البلاد ، بمن فيهم قادتهم السياسيون .

وفيما يتعلق بمسألة حقوق الإنسان والحريات الأساسية ، اتبعت حكومة أفغانستان نهجا جديدا بسماعها للسيد ارماكورا المقرر الخاص لأفغانستان بزيارة ذلك البلد للمرة الاولى .

لقد أشرت من قبل الى أن للأمم المتحدة دورا يجب أن تنهض به لحل مشاكل أفغانستان . ولا يجب أن يقتصر ذلك الدور على المساعي الدبلوماسية . وربما يؤدي هذا الدور الى اتخاذ بعض التدابير العملية للمساعدة في تنفيذ اتفاق سياسي محتمل . وقد يكون من السابق لاوانه أن نناقش هذه المسألة بالتفصيل ، ولكن بعد أن نصل الى المرحلة التي يتعين فيها معالجة هذه المسألة ، ينبغي أن تكون هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة على استعداد لاتخاذ قرارات دون أن تضيع وقتا ثمينا .

وكما ذكر في هذه القاعة ، يعلمنا التاريخ أن الفرصة إذا ضاعت لا تستعاد - إن أمكن استعادتها على الإطلاق - إلا بتكاليف باهظة . ونحن لا نعلم حتى الآن ما إذا كانت الفرص المتاحة للتوصل الى حل سياسي قد ضاعت حقا . ومع ذلك ، فنحن نعلم أنه ينبغي ألا ندخر جهدا للتوصل الى حل لمسألة أفغانستان في وقت مبكر . فهي ليست مجرد ضرورة انسانية ، ولكنها مطلب أساسي لتحقيق الاستقرار في منطقة تشغل كل اهتمامنا جميعا . وسوف تلعب أيضا دورا أساسيا لتحسين المناخ السياسي كله وتفهم الدول صغیرها وكبيرها أن المشاكل التي ندرك أنها مشاكل سياسية تتطلب حولا سياسية وليسي حولا عسكرية .

السيد نوفوريتا (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تعود
الجمعية العامة مرة اخرى ، إلى مناقشة البند المتكرر المعنون "الحالة في
أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين" ، في وقت يتضح فيه على نحو متزايد
أن الحالة في أفغانستان وحولها تتطور ، مما يشير إلى امكانية إيجاد تسوية شاملة
وسلمية للمشكلة . ومن المشجع أن نلاحظ أن العمليتين تتلاقيان وأن القاسم المشترك
بينهما هو : البحث عن السلم .

وقد أعلن المجلس الثوري لجمهورية أفغانستان الديمقراطية ، في إعلان
المصالحة الوطنية الذي اعتمد في ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ : "إن شعبنا (الأفغاني)
متعطش للسلم" بعد سنوات من النزاع الداخلي "غمرت البلد بالدمع والدم" . إن حكومة
جمهورية أفغانستان الديمقراطية ، إذ تضع في اعتبارها المصالح المطلقة للشعب
الأفغاني ، ورغبة منها في ضمان أمن الشعب وتأمين السلم في جميع أنحاء البلد ووقف
الحرب الدائرة بين الأخوة وتحقيق التقدم والرخاء للبلد ، أعلنت في ١٥ كانون
الثاني/يناير ١٩٨٧ ، وقف إطلاق النار من جانب واحد ، في إطار سياسة للمصالحة
الوطنية ، وأعلنت عن العفو العام ، ووضعت قانونا بشأن إنشاء نظام متعدد الأحزاب في
البلد ، وعرضت اجراء مفاوضات مع القوى السياسية الاخرى داخل وخارج البلد .
وقد أوجدت تلك التدابير جويا سياسيا جديدا في أفغانستان ، محسوسا بمففة خاصة
على مستوى القاعدة الشعبية ، وفي أعمال لجان المصالحة الوطنية المحلية . ويتوقف
الكثير على كيفية استجابة قادة القوى السياسية الاخرى ، داخل البلد وخارجه ، لتلك
المقترحات الخاصة بالتفاهم المتبادل والمفاوضات ، والحلول الوسطى ، والتنازلات
التي أبدت حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية استعدادها لتقديمها . وعلى الصعيد
الدولي أيضا ، وكما صرح الأمين العام في تقريره السنوي عن أعمال المنظمة :

"ولت الجهود المبذولة بحل المشكلة المتصلة بأفغانستان إلى مرحلة

متقدمة" . (A/42/1 ، ص ٢)

ونقتبس من تقرير الأمين العام عن البند ٣١ من جدول الأعمال ما يلي :

"في العام الماضي تم احراز تقدم كبير ، وإن لم يكن مستمرا بما فيه الكفاية ، للجهود المبذولة لاجرام الصكوك الدولية التي تشمل التسوية" .
(A/42/600)

وقد وضعت الصياغة النهائية لنصوص مشروع الصك الرابع الخاص بالعلاقات المتبادلة ، وذلك لاستكمال الاتفاقات التي أبرمت من قبل بشأن عدم التداخل وعدم التدخل وعودة اللاجئين والضمانات الدولية . وبالإضافة الى ذلك ، ضاقت شقة الخلاه بين مواقف الجانبين بشأن الجدول الزمني لانسحاب القوات ، فبعد أن كانت في الأصل ٤٥ شهرا انخفضت الى ٨ أشهر .

ونحن نشني على الجهود التي بذلها الأمين العام وممثله الخاص ، لانجاز تسوية سياسية للمشكلة . ونعتبر أن من الضروري أن نضمن أن التسوية تحظى بتأييد واسع النطاق وتنفذ على نحو فعال . وفي هذا الصدد ، نؤيد رأي الأمين العام حول الدور الهام الذي يمكن أن تؤديه جميع الحكومات في تيسير إنجاز تسوية شاملة ، طالما أن هذه الحكومات في موقف يسمح لها بفعل ذلك .

وقد أعرب الاتحاد السوفياتي عن تأييده القوي للعملية الدبلوماسية التي تضطلع بها الأمم المتحدة ، وفقا لتقرير الأمين العام عن محادثاته مع القيادة السوفياتية في موسكو في حزيران/يونيه ١٩٨٧ . وأعرب السيد ميخائيل غورباتشوف ، الأمين العام ، في حديث له أوردته مجلة لونيستا L'UNITA في ١٨ أيار/مايو ١٩٨٧ ، عن تأييد الحكومة السوفياتية التام لموقف حركة عدم الانحياز الذي يعلن أن أفغانستان ينبغي أن تظل بلدا مستقلا ذا سيادة وينتمي إلى مجموعة عدم الانحياز و :

"إذا رغبت أفغانستان أن تصبح دولة محايدة ، مرة أخرى فالشعب

الأفغاني هو الذي يقرر ذلك" .

إن الإعراب عن حسن النوايا من جانب حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية ، ينبغي أن يقابل بالحد من التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للبلد ووقف الأنشطة الداخلية التدميرية التي تدعم وتمول من الخارج .

وفيما يتعلق بالمناقشة الحالية ، تستطيع الجمعية العامة أن تسهم ، على نحو ايجابي ، في تعجيل التسوية السياسية للحالة المتعلقة بأفغانستان ، وذلك إذا ما انتهجت اسلوبا عادلا وغير متحيز إزاء هذه المسألة ، وإذا ما وضعت في اعتبارها التطورات التي حدثت في أفغانستان وحولها منذ الدورة الأخيرة للجمعية . ومثل هذا النهج يفترض أن أي مشروع قرار بشأن الموضوع قيد المناقشة ينبغي أن يتضمن ، في جملة أمور ، الالتزام الصارم باحترام مبدأ عدم التدخل فيما يتعلق بالحالة في أفغانستان ودعم الجهود التي يبذلها الأمين العام وممثله الخاص لتعزيز إيجاد تسوية سلمية للمشكلة الأفغانية بالسبل السلمية ، والترحيب في نفس الوقت بالتقدم المحرز حتى الآن في محادثات جنيف .

السيد أبو الحسن (الكويت) : إن ما يشوب بعض العلاقات الدولية من

توتر وعدم استقرار يعزى الى وجود وتعمق الأزمات ومناطق الأزمات الساخنة . وما سبب ذلك إلا ما يعانيه عالمنا المعاصر ، من استخدام القوة والتدخل والتهديدات الموجهة ضد السيادة الإقليمية والاستقلال وإنكار حقوق الشعوب والدول في أن تقرر مصيرها بحرية وأن تختار سبل تنميتها الداخلية وسياستها الخارجية . وخير مصداق لهذه الحقيقة هو انه وللمرة التاسعة تباعا تنظر الجمعية العامة في الحالة المساوية والحرية في أفغانستان ، وللمرة التاسعة كذلك ستدين الأغلبية الساحقة من دول العالم ذات السيادة التدخل الأجنبي الكاسح والمتمثل في الاحتلال الأجنبي المستمر الجاثم على تراب أفغانستان وعلى صدر شعبها الأبي ، وما يرافقه من معارك وحشية متتالية ومعاناة ، والذي يرمي إلى إخضاع شعب ذي سيادة وهوية اسلامية وحيادة لاحتلال يسعى لتقويض دينسه وثقافته وتقاليده . وهل هناك أبلغ تعبير وأوضح برهان على إرادة الأغلبية الساحقة في الشعب الأفغاني من مقاومته الباسلة لإحباط كل المحاولات الهادفة إلى فرض نظام لا يرضيه ولذلك فهو يسعى لاستعادة استقلاله وحرية اللذين تمتع بهما طيلة قرون وصانها بعزة وكرامة .

السيد الرئيس ، لا يمكننا قبول تبرير استخدام القوة أو التدخل بكافة أشكالهما في الشؤون الداخلية للغير ، أيا كان المتدخل وأينما وقع التدخل . كما لا يمكننا الدفاع عن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة أو تطبيقها على نحو انتقائي . ولذا فإن حجج ومبررات الاحتلال العسكري لأفغانستان لن تغيّر ولن تطمس حقيقة أنه انتهاك صارخ ليس لمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة فحسب ، بل لكل قواعد السلوك المتحضر بين الدول ، وبالذات لمبدأ أساسي في الميثاق يلزم جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالامتناع عن استخدام القوة أو التهديد بها ضد السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لأي دولة .

اسمحوا لي أن أعيد وأؤكد بأنه لا يوجد حل عسكري للأزمة الناجمة عن غزو واحتلال أفغانستان . وبما أننا جميعاً ندرك ذلك ، فيجب أن نذكر أن تلك الأزمة لا يمكن أن تسوى إلا بالوسائل السياسية السلمية المتمشية مع رغبات وطموحات الشعب الأفغاني التي تكفلها المواثيق والقوانين الدولية ، وليس بالتغييرات الشكلية أو المبادرات الرمزية . ولتحقيق ذلك لم يدخر المجتمع الدولي وسعاً في سعيه لحل ، سواء في إطار المنظمة الدولية أو حركة عدم الانحياز أو منظمة المؤتمر الإسلامي أو غيرها . ويجدر بنا في هذا السياق أن نشير إلى منظمة المؤتمر الإسلامي ، ابتداءً بمؤتمرها بغض عام ١٩٨٠ وانتهاءً بمؤتمرها الأخير المعقود في الكويت في كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ ، ما زالت تؤكد التزام الأمة الإسلامية بالموقف المبدئي والثابت تجاه التدخل العسكري الأجنبي في أفغانستان ، حيث دعت إلى تسوية سلمية تقوم على قرارات الجمعية العامة وقرارات المؤتمر الإسلامي ذات الصلة . واستناداً إلى هذا وإلى التزام الكويت الثابت والراسخ بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده ، فإن الكويت تشارك شقيقتها من الدول الإسلامية وغيرها الأعضاء في المنظمة الدولية في الإصرار على أن تقوم التسوية الشاملة لمشكلة أفغانستان على العناصر التالية : الانسحاب الفوري غير المشروط للقوات الأجنبية من أفغانستان ، ممارسة الشعب الأفغاني لحقه في تقرير المصير ، احترام سيادته واستقلاله وسلامه وأرضيه وموقفه غير المنحاز ، الحفاظ على هويته الإسلامية المميزة ، عودة لاجئيه إلى وطنهم بطريقة آمنة ومشرفة . ولذلك تهيب الكويت بجميع الأطراف المعنية مضاعفة جهودها للإسراع في إيجاد حلول لأهم المسائل وبالذات المتعلقة بالإطار الزمني لانحساب القوات الأجنبية والذي نأمل أن يكون قصيراً . فعدم التوصل إلى اتفاق بشأن هذه المسائل أو تأخيره لن يطيل من معاناة الشعب الأفغاني فحسب بل سيزيد من الخطر على السلم والاستقرار في المنطقة وما وراءها . وكذلك ينبغي إبعاد التسوية ومساورها عن التدخل الأجنبي والضغط الأجنبي وتأثيرهما حتى تكون نتائج التسوية مأمناً من آثارهما السلبية ، وحتى لا تستغل الحالة في أفغانستان لخدمة أغراض وأهداف خاصة لطرف غير أفغاني .

وفي هذا الشأن تُعرب الكويت عن تقديرها وتأييدها للجهود والخطوات البناءة التي يقوم بها الأمين العام للأمم المتحدة وممثله الشخصي . ويثلج صدورنا ما حواه تقرير الأمين العام المؤرخ في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ عن البند موضع نقاشنا ، وبالذات فيما يتعلق بالتقدم المحرز في محادثات جنيف وعن مسيرة الوفاق القومي الجارية في أفغانستان وآثارها على التطبيع الكامل للوضع داخل وخارج أفغانستان . ورغم هذا فإننا نرجو الأمين العام مواصلة جهوده الحثيثة من أجل تعزيز مسيرة الحل السلمي واستنباط وتوفير الضمانات المناسبة لحل أزمة أفغانستان . كما نناشد الأخوة الأفغان بدء عملية تأكيد حقهم في تقرير المصير ، وهو أحد العناصر الأساسية للتسوية ، وذلك من خلال خلق آلية للحوار واتخاذ القرارات المقبولة لديهم لتساعدهم في وضع التدابير التي قد يتطلبها التطبيق الهادئ للتسوية ولتجديد الاجراءات والسياسات الدستورية المناسبة لضمان استقرار دائم في أفغانستان والمنطقة .

كما يطيب لوفد بلادي أن يشيد بالدور الانساني العظيم الذي تقوم به الدول المجاورة لأفغانستان في استضافة وعون اللاجئين الأفغان . إن تعريض الشعب الأفغاني للقوة العسكرية المحتلة الهائلة قد أجبر الملايين من الأفغان على اللجوء الى الدول المجاورة بحجم لم يسبق له مثيل . وبجانب ما ترتب على ذلك من معاناة عظيمة وخسائر جسيمة في أرواح وممتلكات الشعب الأفغاني ، فقد امتدت الاثار السلبية للأزمة الى هذه الدول . ولذا فإننا نشعر بقلق خاص من أن تصير المنطقة في غياب تسوية لازمة أفغانستان الى حلبة لتصارع القوى ستؤدي إلى نتائج غير معروفة المدى .

إننا نجدد مناشدتنا لكل الاطراف المعنية لتعمل من أجل تحقيق حل سياسي عاجل وفقا لنصوص القرارات الصادرة عن الجمعية العامة ومن أجل خلق ظروف مؤاتية لعودة اللاجئين الأفغان الى ديارهم بسلام وشرف .

وفي هذا الصدد نشني ونشيد بجهود الإغاثة التي تقدمها الدول المضيفة للاجئين رغم الأعباء الاقتصادية والاجتماعية الواقعة عليها والتي تؤثر على مسار تنميتها الاقتصادية والاجتماعية . وكذلك نشني على دور المنظمات القومية والدولية في هذا الحقل الانساني ، وناشد كل الدول والمنظمات القومية والدولية أن تواصل تقديم هذه الاعانات لتخفيف محنة اللاجئين الافغان حتى تتم تسوية الازمة الافغانية .

وإذ تنادي الكويت بتسوية سلمية لازمة افغانستان فإنه لا يسمعها الا أن تشني وتشيد بالكفاح البطولي العادل الذي يخوضه شعب افغانستان من اجل تحرير بلده من الاحتلال الاجنبي . ونؤيد الدور الذي يضطلع به المجاهدين الافغان لكي تستعيد افغانستان استقلالها ووضعها المحايد وطابعها الاسلامي .

ما زلنا نأمل في مزيد من التطورات الايجابية لهذه الازمة ، وعليه فإننا نطالب المجتمع الدولي بمواصلة الضغط السياسي الذي حقق هذا القدر المحرز من التقدم ، والذي سيعجل بلا شك بتحقيق التسوية السياسية المأمولة ، حتى يسود السلام والوثام ربوع افغانستان والمنطقة برمتها .

السيد الشهابي (المملكة العربية السعودية) : السيد الرئيس ، عدة أسابيع تكون ثمانى سنوات قد انقضت منذ دخلت افغانستان جيوش جارتها الكبيرة لتقييم في عاصمتها حكومة صورية ، تحرم الشعب الافغانى ، الذي عرفته معارك الحرية في التاريخ علما من اعلامها ، تحرمه حرّيته وتفرض عليه نظاما يرفضه شعبها وتقيم عليه حكما ولاؤه خارج البلاد . تمّ هذا في وضع النهار ، على مسمع من الامم المتحدة وعلى مرأى من جميع دولها .

افغانستان ، بلد هذا الشعب المسلم القوي ، هذا الشعب الشجاع ، عزيز الجانب ، يصبح بين عشية وضحاها ميدانا لصراع ضار يخوض غماره شعبها دفاعا عن حرّيته ، دفاعا عن دينه ، دفاعا عن كرامة أرضه ووطنه . وتدخل مشكلة افغانستان بالتالي حلبة الصراع بين الدول الكبرى ويدفع الشعب الافغانى الثمن ، وتدخل دول المنطقة في دوامة جديدة من صراع الكبار مع الكبار ومن صراع الكبار على الاصفر . يتواجد اليوم مواطن افغانى واحد من كل أربعة افغان لاجئا في البلدان المجاورة . لاجئا من الظلم الذي وقع في بلده ، شاهدا على هدر حقوقها والتعدي على حرّياتها ، مطالب بالعودة الكريمة تحت راية دينه وكرامته ، ساعيا لتحقيق أهدافه الوطنية واسترداد حقوقه الكاملة تحت راية الجهاد الصادق ، بقوة السلاح ، يبذل الدم والمال ، وبقوة العزيمة والعقيدة أقوى من كل سلاح .

يقف اليوم الشعب الافغانى البطل وظهره الى اسوار اللاتراجع ، مجاهدا مدافعا عن وطنه ، ويقف مناديا الضمير العالمى : أين الميثاق ؟ أين حقوق الانسان ؟ وأين حقوق الشعوب ؟ ويخوض معركته منذ ثمانى سنوات يدفع ضريبة الولد والدم والمال . ويقف حائلا دون اقوى الجحافل البرية في التاريخ وأن تستقر على ارض بلاده بقوة الاحتلال .

لقد كان حسن الجوار بين افغانستان والاتحاد السوفياتي مثلا من أفضل أمثلة حسن الجوار بين دولتين مختلفتين في طبيعة النظام السياسى والاجتماعى والاقتصادى ، متباينتين في النظرة الى امور الحياة ، ثم أصبح اليوم مثلا من أسوأ أمثلة التعايش ، حتى بين الجيران .

إن القول بأن هذا الغزو يبرره أي مبرر قول يفسد مفاهيم استقلال الشعوب وقواعد التعاون بين الدول وقدمية حقوق السيادة والكرامة في زمننا . بل ويفسد مفاهيم الاستقلال والسيادة في ميثاق الأمم المتحدة ويناقض القواعد الأساسية التي قام عليها . لماذا جيش الاحتلال ضمنا لاستقرار الحكم ؟ ما كان لحكم صوري تسلل إلى كراسي الحكم في الظلام يعتمد استمراره على جيش للاحتلال ليدوم ، مهما طال دعمه . لقد عرف التاريخ الكثير من حكومات الظلام ، تقيمها جيوش الاحتلال ويصفونها بجميع الألوان الجذابة ، لكن الشعوب الواعية ما انخدعت يوما بها . وكانت أيام استمرارها معدودة ومرهونة بقدررة الاحتلال على فرض رغباته . وهذا الاحتلال الاجنبي في أفغانستان يواجهه صمود المجاهدين الأفغان ، ويقف حائرا ، أين الطريق ، أمام تصميم الشعب الأفغاني على الشهادة في سبيل الله أو الفوز بالنصر المؤزر بإذن الله .

يخوض الشعب الأفغاني بكل فئاته وطبقاته حرب التحرير ، وتقف حكومة سورية في العاصمة كابول ، عاجزة حتى عن السيطرة على العاصمة كابول ، تدعي أنها تمثل الإرادة الأفغانية . ونعرف جميعا أنها لا تملك أمور يومها ولا تعرف مصير غدها ، أو مساره . ونكرر نداءنا للاتحاد السوفياتي ، الدولة العظمى ، العضو الدائم في مجلس الأمن الدولي ، الدولة التي تقف مشكورة تدافع عن الحق العربي في فلسطين أمام الغزو الصهيوني ، وتدفع بحق شعب ناميبيا بالاستقلال والسيادة ، تشجب ظلم الانسان للانسان على أرض فلسطين وجنوب افريقيا ، تنادي بحق حرية هذه الشعوب وبلادها وتشجب التوسع الاستعماري فيها ، وهي مطالبة اليوم ومنذ ثماني سنوات بما تنادي به الآخرين لدعم الحرية في بقاع العالم الأخرى المنكوبة بالاحتلال والاستعمار ، مطالبة بأن تعيد للشعب الأفغاني حريته وأن تترك للشعب الأفغاني أرضه وبلاده . نكرر نداءنا بأن تترك أفغانستان للأفغانيين ، انها بلدهم . الشعب الأفغاني هذا ، الشعب العزيز الحسّر القوي الذي كانت تربطه بجيرانه أقوى صلات الصداقة وحسن الجوار ، أصبح من ضحايا حسن الجوار . لقد أصبح الصديق فريسة الصديق بين عشية وضحاها .

إن المحادثات الجارية منذ سنوات لحل المشكل الأفغاني لا تحتاج إلى هذا التخليج المعقد إذا أراد جيش الاحتلال أن يرحل عن أفغانستان ويكسب جولة في السلم . وإذا كان هنالك من شمن يدفع للوصول إلى حلّ فليس الشعب الأفغاني البرئ من دم الغزو هو المطالب بدفعه ، أو القادر على تسديده ، بعد أن استنزف الاحتلال طاقاته وأثار كل مخاوفه ومحاذيره ، وجعل وصوله إلى الطمأنينة تعوزه العناصر التي تدعم طبيعة الطمأنينة وتهيج مكانا لحسن النية . كما أن ثقته بحسن الجوار أصبحت تحتاج إلى ما يعزز حسن الجوار ويؤيده .

وقبل أن اختتم كلمتي أود أن اعبر باسم حكومة بلادي عن شكر المملكة العربية السعودية لجمهورية باكستان الاسلامية على استضافتها الملايين من اللاجئين الافغان - قرابة الاربعة ملايين - الذين نجو بكرامتهم الى حيث شملهم الشعب الباكستاني بالرعاية التي تفرضها الاخوة الاسلامية . وندعو جميع دول العالم الى مساعدة اللاجئين الافغان ، والتعاون مع باكستان في الوفاء بحاجات المعيشة الاساسية لهم .

قضية الحرية والاستقلال والسيادة ، قضية حقوق الشعوب وكرامة الامم ، قضية عالمية واحدة . انها لا تقسم جغرافيا ولا تصنف لونا أو شكلا ، ولا يزايد عليها في القرن العشرين ، ونحن على أبواب القرن الحادي والعشرين . وأملنا أن يستجيب الاتحاد السوفياتي الى الرغبة العالمية الشاملة التي يعكسها قرار الجمعية العامة بإجماع غالبية ساحقة ، وأن يترك البلاد لاهلها ، ويسلم بالحق لذويه ، ويصلح في المستقبل ما أفسده في الماضي . ولا بد أنه يقدر ، بعد تجربة قاسية ضخمة التكاليف ، أن الحق فوق القوة ، وأن العقيدة الصامدة فوق سلطان الجيوش . ونرجو أن نقف هنا في وقت قريب لنحيي أفغانستان الحرة المطمئنة ، الصديقة لكل جيرانها ، والعزيزة بكل اصداقائها . ولا بد وأنا اختتم كلمتي أن احيي من هنا المجاهدين الافغان الذين يدفعون أغلى ثمن لتحقيق أعلى المثل .

السيد ساري (السنغال) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : للعام الثامن

على التوالي تنظر الجمعية العامة في الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والامن الدوليين ، وذلك لان الاسباب التي أدت في الماضي الى تناول الامم المتحدة وغيرها من المحافل الدولية لهذه القضية ما زالت قائمة حتى اليوم .

إن ما يمر به الشعب الافغاني من محن ومعاناة - شأنه شأن الحالات الاخرى للتدخل بجميع أشكاله في الشؤون الداخلية للدول الاعضاء ، وهي الحالات التي تدرس كل سنة في هذا المحفل - يعد شاهدا على أنه بالرغم من تصريحات حسن النوايا التي تصدر من فوق هذه المنصة ، فإن المبادئ الواردة في ميثاق سان فرانسيسكو لا تزال بعد ٤٠ سنة هدفا بعيد المنال ، بدلا من أن تكون حقيقة واقعة في العلاقات الدولية المعاصرة .

في السنوات الثماني الاخيرة تراجع حكم القانون القائم على عدم التدخل ، وحرمة السلامة الاقليمية للدول وسيادتها واستقلالها ، واحترام حق الشعوب في تقرير مصيرها ، وعدم استخدام القوة في العلاقات الدولية ، وحل محله استخدام القوة وذلك على حساب الاخلاقيات والقانون الدولي .

وايا كانت الاسباب التي يدفع بها لتفسير أو تبرير التدخل الاجنبي في أفغانستان ، فلا يسع المرء الا أن يقول ان هذا التدخل يشكل انتهاكا صارخا للمبادئ والقواعد التي تحكم العلاقات فيما بين الدول ، والتي ترتبط بالقيم الاخلاقية لمجتمع الأمم .

لهذا السبب فإن المنظمة ، ارتكازا على مبادئ الميثاق حددت منذ البدايات الشروط التي يجب أن يقوم عليها أي حل لمشكلة أفغانستان . وهذه الشروط الضرورية - إن كان لا بد من التذكير بها - لا تزال هي انسحاب القوات الاجنبية دون قيد أو شرط من ذلك البلد ؛ واستعادة الشعب الأفغاني لحقه غير القابل للتصرف في تقرير مصيره دون تدخل أو ضغط خارجيين ؛ وتهيئة الظروف التي تمكن اللاجئين الأفغان من العودة طواعية إلى ديارهم وذلك عن طريق مفاوضات مخلصة بين الاطراف المعنية .

ولكن لا يسعنا الا ان نلاحظ أن الوضع لم يتحسن على الإطلاق . فالشعب الأفغاني الذي اضطر اكثر من ٢٠ في المائة منه الى الفرار من دياره والعيش في المنفى ، ما زال يدفع ثمننا باهظا من أجل الاعتراف بحقه المشروع في السيادة وفي التطلع إلى السلم .

ولا شك في انه على المستوى الدبلوماسي تسنى احراز بعض التقدم في إطار المحادثات التي اجريت في جنيف تحت إشراف الأمين العام . إن جهاز التشاور السني أنشأه الأمين العام ، والذي يديره ممثله الشخصي السيد ديبغو كوردوفيز بكل تفان واقتدار ، اتاح بالفعل تذليل العديد من الصعوبات التي نشأت أثناء المفاوضات . ولكن يبقى أن تبدي الاطراف المعنية - وهذه هي رغبتنا - مزيدا من الارادة السياسية لأن توفي بكل ما أعلنت عنه حتى الآن من نوايا طيبة ، وبخاصة فيما يتعلق بإطار

الزمني للانسحاب السريع للقوات الأجنبية التي ترابط في أفغانستان لما يقرب من عقد من الزمان .

وخدمة للسلم ، وبغية استعادة الاستقرار الى المنطقة ، من الاساسي الإبقاء على زخم المفاوضات ، وذلك بزيادة التشجيع على مواصلة الحوار المسؤول والجاد والبناء في إطار قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة .

إن التحسن الذي طرأ على العلاقات بين الشرق والغرب ، وعلى الأخص بين الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وهما الدولتان الضامنتان المعنيتان بهذه المسألة ، سيشجع بالتأكيد أن تدخل محادثات جنيف مرحلة حاسمة . والسنغال التي تعارض دائما أعمال التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، وخصوصا عندما يتخذ ذلك شكل التدخل الأجنبي المسلح ، تود أن تفتتح هذه الفرصة مرة أخرى للإعراب عن تضامنها مع شعب أفغانستان في الظروف العصيبة التي يمر بها حاليا . وستواصل السنغال حكومة وشعبا ، كما فعلت في الماضي ، تأييد الجهود السلمية التي يبذلها على شتى المستويات ، حيث أننا على اقتناع بأن إصرار أي طرف من الأطراف على فرض حل بالقوة لن يسفر الا عن إطالة أمد الصراع والتوتر في المنطقة . إن الدأب على متابعة هذه الجهود لا بد أن يسمح للشعب الأفغاني في النهاية بالخروج من حالة الاستسلام والطريق المسدود الذي يجد نفسه فيه اليوم ، وإحراز تقدم حقيقي صوب الحل السياسي الذي تنتظره منظمة المؤتمر الإسلامي ، وحركة عدم الانحياز والأمم المتحدة طوال ثماني سنوات .

بتلك الروح شاركت السنغال هذا العام مرة أخرى في تقديم مشروع القرار المطروح في إطار بند جدول الأعمال المتعلقة بالحالة في أفغانستان . إن النهج السخي والموضوعي الذي يتوخاه مشروع القرار يستهدف تسهيل مواصلة المفاوضات الجارية بين الأطراف المعنية ، ولا يغفل في الوقت ذاته المبادئ الأساسية التي يقوم عليها الميثاق .

إن الاغلبية الساحقة من الدول الاعضاء في هذه الجمعية ، بتأييدها مشروع القرار هذا ، كما فعلت في السنوات السابقة ، وبمقاومتها لاية محاولة لتشويه حقائق مأساة أفغانستان ، ستكون قد أكدت تصميمها على استعادة العدالة والسلم إلى أفغانستان .

السيد شيون براسيت (كمبوتشيا الديمقراطية) (ترجمة شفوية عن

الفرنسية) : في أمة تتألف من ١٦ مليون نسمة لقي أكثر من مليون شخص حتفهم وتعرض ٤ ملايين آخرين منهم للتشريد وأكثر من ٥ ملايين لجأوا الى ايران وباكستان حيث ينضم اليهم الآلاف كل شهر . وأدت الغارات الجوية والحملات الشرسة التي يتبعها التدمير الكامل للقري والمجازر التي ترتكب بحق سكانها وأعمال القمع والجرائم التي يرتكبها الغزاة الى رحيل السكان عن قراهم ونشر الموت والحزن والدمار والمعاناة .

تلك هي الحالة التي تسود في أفغانستان منذ ٢٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩ عندما أرسل الاتحاد السوفياتي ما سُمي بالكتيبة المحدودة من الجيش الأحمر من أجل "تحرير" البلاد وسكانها و "إقرار السلم" فيها . وإذ أن هناك اليوم مناطق بأكملها قد خلت من أية سمة للحياة فقد نجح الجيش الأحمر في إقرار سلم المقابر .

يشكل إحتلال أفغانستان وغزوها انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي . كما إنها يشكلان تهديدا خطيرا للسلم والامن والاستقرار في جنوب آسيا والعالم بأسره . ويتفق المجتمع الدولي بأكمله على ذلك ، كما أن الغزاة أنفسهم يدركون ذلك بالرغم من الذرائع المستمرة التي يتذرعون بها والرامية الى تبرير أعمالهم . وان الافلام التلفزيونية التي ضحى الصحفيون في بعض الاحيان بحياتهم لسدى تصويرها والشهادات الدامغة التي أدلى بها الافغانيون في البلدان التي التجأوا اليها والبيانات التي أدلى بها بعض الافراد الذين فروا من الجيش الأحمر والتقارير المقدمة من قبل السيد فيلكس ايرماكورا ، المقرر الخاص للجنة المعنية بحقوق الانسان في أفغانستان ، والمنظمات غير الحكومية مثل لجنة العفو الدولية ومنظمة هلسنكي للرصد قد أوضحت للمجتمع الدولي الاحداث التي تجري هناك وأشارت دهشته وسخطه . وتضمنت هذه البيانات والتقارير دليلا قاطعا لا يمكن تفنيده بأن حرب الغزو والاحتلال في أفغانستان تشكل جريمة بحق السلم والبشرية .

منذ ما يقرب من ثمانية أعوام شجبت الجمعية العامة ومنظمة المؤتمر الاسلامي وحركة عدم الانحياز تلك الجرائم وتوجهت بنداءات متكررة الى الاتحاد السوفياتي لكي

يضع حدا لها عن طريق سحب كل قواته من أفغانستان مما يتيح للشعب الأفغاني ممارسة حقه في تقرير المصير ويمكن أفغانستان من الحفاظ على استقلاله وسيادته ووحدة أراضيه ومركزه كبلد غير منحاز . ويمثل ذلك تأييدا راسخا ومستمرا للنضال العادل والمشروع للشعب الأفغاني والمجاهدين الأفغان الذين أبدوا خلال الأعوام الثمانية الماضية التي تعرضوا فيها للمعاناة التي فرضها الغزاة عزيمة شابتها وبطولة لا تهاهي في الدفاع عن حريتهم وشرفهم وهويتهم الوطنية وقدرتهم على تحرير بلادهم من السيطرة السوفياتية .

لقد تحولت باكستان الى دولة من دول خط المواجهة ورحبت بسخاء بأكثر من ٣ ملايين لاجئ أفغاني . وأدت الضغوط المتزايدة من جانب الاتحاد السوفياتي والنظام العميل في كابول ، بما في ذلك تصاعد الغارات الجوية والحملات الارهابية التي تشن بانتظام ضد باكستان ، الى مقتل المئات من الضحايا المدنيين ، بيد أنها لم تقلل من عزم باكستان الثابت وموقفها المبدئي القائم على ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ عدم الانحياز والقانون الدولي .

وليس هناك أي شك في أن النضال الباسل للشعب الأفغاني والمجاهدين الأفغان وموقف باكستان الثابت رفضا لسياسة الامر الواقع التي يفرضها السوفيات في أفغانستان جعلتا من الممكن كبح جماح التوسع السوفياتي في جنوب آسيا وصون السلم والأمن الدوليين .

ولا يسع شعب كمبوتشيا والحكومة الائتلافية في كمبوتشيا الديمقراطية اللذان يخوضان نضالا مماثلا الى حد كبير في أسبابه وآثاره وتطوره لنضال الشعب الأفغاني الا أن يعربيا عن ارتياحهما البالغ لذلك . وبالنيابة عن حكومة وشعب كمبوتشيا أود أن أعرب لهذا الشعب والمجاهدين والحكومة وشعب باكستان عن تضامننا القوي والثابت مع الشعب الأفغاني وإعجابنا الخالص به .

ولا يزال غزو واحتلال فييت نام لكمبوتشيا بدعم من الاتحاد السوفياتي مستمرا منذ ٢٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ ولا يزال الاتحاد السوفياتي مستمرا في غزوه واحتلاله لافغانستان منذ ٢٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩ أي بعد مضي عام واحد فقط . ولم يؤد دعم المجتمع الدولي الثابت والاكيد والنضال البطولي والصامد لشعبي أفغانستان وكـمبوتشيا الى توريث العدو فحسب بل الى جعل التحرير الكامل لهذين البلدين أمرا لا ريب فيه . وبغية جعل هذا التحرير ممكنا ، من الضروري أن يشجب المجتمع الدولي بما في ذلك الجمعية العامة ، المناورات والاكاذيب والظغوط المستخدمة من قبل الغزاة ورفضها وأن يخوض شعبا أفغانستان وكـمبوتشيا نضالهما بصمود وتضحية كبيرين .

ولكن اذا ما تحول تحرير أفغانستان وكـمبوتشيا الى حقيقة لا مفر منها فان طريق النضال لا يزال محفوظا بالمخاطر والمكائد ومليئا بالتضحيات اذ ان العدو ليس مستعدا للتخلي عن أطماعه التوسعية . ومن الجدير بالذكر أن كـمبوتشيا تشكل منذ ٥٠ عاما هدفا استراتيجيا بالنسبة لفييت نام . ولا تزال فييت نام بعد القضاء على مملكة تشامبا الاسلامية واستيعابها لتحولها الى فييت نام الوسطى الحالية وبعد ضم جنوب كـمبوتشيا لتحوله الى فييت نام الجنوبية تواصل بتعننت محاولاتها الرامية الى استيعاب كـمبوتشيا ولاوس في "اتحاد الهند الصينية" بهدف تحقيق "دولة فييت نام العظمى" .

ومن الضروري أيضا ان نعيد الى الازهان ان الاتحاد السوفياتي ، باندفاعه الى الجنوب وسعيه للحصول على موانئ في المياه الدافئة ، قد استوعب بالفعل دول بخارى وخيغا الاسلامية في عام ١٩٢٤ اللتين قام بانتزاعهما ودمجهما في "جمهوريات تركمانيا واوزبكستان وناجيكستان الاشتراكية السوفياتية" . ومن الجدير بالملاحظة أن الاتحاد السوفياتي قد أرسل في ذلك الحين ما أسماه بـ "الكتائب المحدودة" من جيشه الى دولتي بخارى وخيغا الاسلاميتين ولكنها رابطة هناك حتى يومنا هذا .

إنني أذكر هذه الحقائق التاريخية لكي أضع غزو واحتلال أفغانستان في إطاره السليم ولكي أؤكد على الهدف الحقيقي من الغزو . وكما هو الحال بالنسبة لفييت نام في كـمبوتشيا فقد تورط الاتحاد السوفياتي تورطا شديدا في أفغانستان على الصعيد

العسكري واضطر الى تغيير نبرته في بياناته البلاغية ولكنه حتى الان لم يبين أية نية خالصة بالتخلي عن إطماعه في الهيمنة بل عمل على ضم البلاد . واذ انه لا يتمكن من التغلب على البلاد بفرض سيطرته العسكرية يحاول الاتحاد السوفياتي تحقيق ذلك عن طريق اللجوء الى المناورات السياسية والدبلوماسية مثل "الانسحاب الجزئي" لقواته وتغيير العملة في كابول وإعلان "وقف اطلاق النار" و"التوفيق الوطني" و "وقف" التدخل الاجنبي وغير ذلك .

ولا تختلف هذه الاقتراحات والبيانات البلاغية السوفياتية فيما يتعلق بافغانستان على الاطلاق عن الاقتراحات الفيتنامية المتعلقة بمسألة كمبوتشيا . فالهدف الذي يكمن وراء هذه البيانات البلاغية فيما يتعلق بالدفاع عن السلم والامن الدوليين هو نشر الفوضى وإضفاء الغموض على الاسباب الجذرية للمشكلة وحمل المجتمع الدولي على التسليم بسياسات الامر الواقع التي تمارس بهدف التوسع .

فلسبع سنوات تقريبا ، ظلت مفاوضات غير مباشرة تجري في جنيف بين باكستان ونظام كابول ، تحت رعاية الامين العام ومثله الخاص السيد ديفغو كوردوفيزا اللذين يود وفد بلادي أن ينتهز هذه الفرصة ليعرب عن خالص تقديره لجهودهما الدؤوبة والمتفانية ، التي أتاحت تحقيق قدر من التقدم . ومع ذلك ، ظل تقرير الامين العام يؤكد ، عاما بعد عام ، خلال السنوات القليلة الماضية ، على أن هناك :

"مسألتين مهمتين لم يتسن حلها وهما : الترتيبات الرامية الى ضمان تنفيذ التسوية تنفيذا فعالا ، والاطار الزمني لإنسحاب القوات" . (A/42/600 ، الفقرة ٣)

هاتان مسألتان رئيسيتان يتوقف عليهما إيجاد حل وتسوية سياسية عادلة ودائمة لمشكلة افغانستان ، كما يتوقف عليهما أيضا تحقيق السلم والامن وكفالة الاستقرار في جنوب آسيا .

ويدل رفض الاتحاد السوفياتي حسم هاتين المسألتين أنه على استعداد لقبول أي شيء خلا سحب قواته من أفغانستان وترك الشعب الافغاني ليمارس حقه في تقريره مصيره . ومن الصعب ، في ظل ذلك ، أن نخلص الى أن المحادثات غير المباشرة في جنيف ستؤدي بسرعة الى إيجاد حل عادل ودائم للمشكلة الافغانية . فمن الواضح أن الاتحاد السوفياتي قبل باجراء هذه المفاوضات غير المباشرة لمجرد تخفيف حدة إدانة المجتمع الدولي لغزوه لأفغانستان وعلى أمل أن يكسب من الوقت ما يمكنه من فرض حل عسكري . وحتى نفهم ذلك ، يكفي أن نتذكر ان جميع المقترحات السوفياتية وعمليات استئناس المفاوضات غير المباشرة سبقها أو رافقها أو تبعها تكثيف للنشاط العسكري السوفياتي ضد المقاومة الوطنية .

واليوم يدعي الاتحاد السوفياتي ان المفاوضات غير المباشرة في جنيف قد أحرزت تقدما كبيرا ، وذلك بفضل اقتراحه سحب جميع قواته خلال فترة ١٦ شهرا ، وان عملية "المصالحة الوطنية" ، التي يجب تحقيقها قبل هذا الانسحاب ، تضي بفعالية . لكن الانسحاب التام للقوات السوفياتية لا يزال مشروطا بوقف ما تسميه موسكو بالتدخل

الاجنبي ، في حين ان التدخل الاجنبي الوحيد في أفغانستان هو بالتحديد وجود ما يقرب من ١٢٠ ٠٠٠ جندي سوفياتي . وعندما تخرج هذه القوات ، سيتوقف التدخل الاجنبي من تلقاء نفسه .

ومن الواضح ان الشرط السوفياتي يعني ان الجيش الاحمر لا ينبغي الانسحاب من افغانستان . وعندما اقترحت باكستان جدولا زمنيا لا يتجاوز ثمانية أشهر للانسحاب التام للقوات السوفياتية من افغانستان فانها قدمت تنازلا كبيرا للغاية .

لقد أكد رئيس وزراء باكستان ، السيد محمد خان جونيغو ، في الخطاب الهام الذي ألقاه أمام هذه الجمعية بتاريخ ٢٤ أيلول/سبتمبر الماضي على أن :

"الاصرار على جدول زمني مطول لإنسحاب القوات [...] يشير شكا مشروعاً في وجود رغبة خفية لمتابعة الخيار العسكري لسحق المقاومة الافغانية ، حتى بعد التوقيع على تسوية" . (A/42/PV.11 ، ص ٣)

ان المصالحة الوطنية في ظل نظام كابول العميل لتشكيل ما يسمى بالحكومة الائتلافية في افغانستان التي ستتفاوض مع موسكو لسحب القوات السوفياتية ليست سوى حيلة رامية الى إجبار الشعب الافغاني ومجاهديه ، علاوة على المجتمع الدولي ، على الاعتراف بفعل الامر الواقع بالنظام الذي وضعته القوات السوفياتية في كابول وبعد ذلك قبول مهزلة المفاوضات بين موسكو وعميلها - وبعبارة أخرى ذاتها الثانية .

لقد قال رئيس وزراء باكستان عن حق :

"ولا يمكن أيضا المطالبة بأن تكون المصالحة الوطنية شرطاً مسبقاً لانسحاب القوات الأجنبية من أفغانستان . وقد رفضت المقاومة الافغانية هذا الاقتراح لان المصالحة الوطنية في ظل الاحتلال الاجنبي لن تكون بالضرورة إلا سرايا خادعا لا دوام له" . (A/42/PV.11 ، ص ٣)

والحقيقة ان الاتحاد السوفياتي ، شأنه في ذلك شأن فييت نام في مناورتها لغرض ما يسمى بالمصالحة الوطنية في كمبوتشيا ، يكشف - بمطالبته بالمصالحة الوطنية

قبل سحب كل قواته - عن سوء نيته وعن هدفه الحقيقي من هذه المناورة ، وهو مواصلة احتلاله لافغانستان ، ان لم يكن ، بالاحرى ، إنشاء نظام يظل الى الابد خانعا ومنقادا لموسكو .

في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ ، وبمناسبة افتتاح الدورة الثانية والاربعين للجمعية العامة ، نشرت الصحافة السوفياتية مقالا بقلم السيد غورباتشوف ، الامين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي ، عنوانه "واقع و ضمانات إقامة عالم آمن" . وقد عمم الوفد السوفياتي هذا المقال بوصفه وثيقة من وثائق الامم المتحدة . وقال السيد غورباتشوف في مقاله هذا :

"ان الالتزام غير المشروط بميثاق الامم المتحدة وحق الشعوب في أن تختار بنفسها طرق وأشكال تنميتها ، ثورية كانت أم تطويرية ، شرط ضروري للأمن الشامل . وهذا ينطبق أيضا على الحق في إبقاء الوضع الاجتماعي القائم ، لانه أيضا من الشؤون الداخلية تماما . وينبغي استبعاد جميع المحاولات ، المباشرة وغير المباشرة ، للتأثير على تطور البلدان التي ليست معنا والتدخل فيه . كذلك لا تقبل المحاولات التي تبذل من الخارج لزعزعة استقرار الحكومات القائمة" . (A/42/574 ، ص ٨)

ولكن يوجد فارق كبير بين الأقوال والأفعال . ان المجتمع الدولي لا يريد من الاتحاد السوفياتي التصريحات أو الاعلانات وإنما الأفعال الملموسة . وكما يقول المثل الألماني "يتكلم الناس عما لا يفعلون من أعمال طيبة ولا يتكلمون عما يفعلون من أعمال سيئة" . فلا شك ان الانسحاب التام للقوات السوفياتية من الافغانية ووقف الدعم السوفياتي للغزو والاحتلال الفيتنامي لكمبوتشيا سيسهمان ، أكثر من الاعلانات البلاغية أو معاهدات نزع السلاح ، في زيادة الثقة في العلاقات الدولية وفي إقناع المجتمع الدولي وبصدق نية موسكو صوب صيانة السلم والامن الدوليين . والى أن يتخذ القادة السوفيات هذه التدابير ، ستظل اعلاناتهم وأعمالهم في الميادين الأخرى مجرد ألعاب

للمحافظة على قدرتهم وعلى قواتهم بغية توطيد ما اكتسبوه بفضل سياسة التوسع والهيمنة التي يتبعونها - في هذه الحالة في أفغانستان - ومن خلال عملائهم الغيبتناميين في كمبوتشيا .

لقد وصف الأمير الأفغاني عبدالرحمن في نهاية القرن الماضي النظرية التوسعية السوفياتية بما يلي :

"ان السياسة العدوانية الروسية بطيئة لكنها ثابتة . وتشبه سبيل تقدمها تصرف الغيل ، الذي يتفحص بحرض المكان الذي سيضع قدمه فيه لكنسه لا يكاد يضع ثقله على ذلك المكان حتى يرسخ ، فلا يتراجع مطلقا ، ولا يخطئ الخطوة التالية بعجلة لا داعي لها الا بعد أن يضع كامل ثقله على الرجل الاولى ويسحق كل ما هو تحتها" .

ولا يمكن إنكار ان السبب الكامن وراء مشكلة أفغانستان ، كما هي الحال في مشكلة كمبوتشيا ، هو غزو القوات الأجنبية للبلاد واحتلالها لها . وفي أفغانستان ؛ يظل الانسحاب الفوري والتام وغير المشروط للقوات السوفياتية الشيء الوحيد الذي سيسمح بحل هذه المشكلة ، واستعادة أفغانستان لاستقلالها وسيادتها وسلامتها الإقليمية ومركزها غير المنحاز ، ويفتح الباب أمام عودة اللاجئين الأفغان الى ديارهم عودة آمنة ومشرفة . وسيكون ذلك الانسحاب علامة انتهاء التدخل الأجنبي في أفغانستان وسيتيح المجال للمصالحة الوطنية ، التي هي من الشؤون الداخلية للشعب الأفغاني .

لقد أشار الأمين العام في تقريره بحق الى أنه :

"من شأن التوصل في وقت مبكر الى اتفاق بمدد وضع إطار زمني قصير لإنسحاب القوات أن يعطي قوة دافعة حاسمة للجهود الخاصة التي يبذلها الأفغانيون في سبيل المصالحة" . (A/42/600 ، الفقرة ٨)

وعلى أساس هذا الفهم سيصوت وفد بلادي لصالح مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/42/L.16 ، الذي عرضه وزير خارجية باكستان . ان هذا المشروع يوفر الإطار الملائم الذي يطبق المبادئ الأساسية المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة لايجاد حل عادل ودائم للمشكلة الأفغانية . وهو متطابق مع القرارات التي كانت جمعيتنا قد اتخذتها في الأعوام السابقة بأغلبية ساحقة . ان الحالة في أفغانستان لم تتغير في جوهرها وأساسها ، رغم المناورات والدعاية التي يقوم بها الغزاة والتي تستهدف اقناعنا بعكس ذلك ، وسيؤيد وفد بلادي مشروع القرار .

ويود وفد بلادي ، في تصويته لصالح مشروع القرار ، أن يؤكد مرة أخرى على النقاط التالية : أولاً ، ان استقلال الدول وسيادتها ولامتها الإقليمية ليست مجالاً للتفاوض . وهذا المبدأ ينطبق على أفغانستان وكمبوتشيا وجميع الدول دون استثناء . ثانياً ، ان المصالحة الوطنية وممارسة حق تقرير المصير من الشؤون الداخلية للدول ، ولا يمكن أن تكونا قائمتين في إطار نظام عميل تفرضه القوى الخارجية ، ولا سيما في حال الوجود الفعلي لمثل هذه القوى . ثالثاً ، من الحقوق المقدسة والواجبات الوطنية لجميع الشعوب ، وخاصة الشعبان الأفغاني والكمبوتشي ، النضال بكل السبل الممكنة من أجل تحرير بلديهما من الغزو والاحتلال الأجنبي . ويتعين على الشعب السوفياتي الذي خاض مثل هذا النضال الباسل ضد الفاشية والنازية ان يتفهم ذلك أكثر من غيره من الشعوب .

وفي المقال الذي ذكرته فيما سبق ، كتب السيد غورباتشوف ما يلي :

"ويمكن لأعضاء مجلس الأمن الدائمين أن يصبحوا كفاءاً للأمن الإقليمي وأن يلتزموا من جانبهم بالامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها وبالامتناع عن استعراض القوة العسكرية ، ذلك لأن مثل هذه الممارسة أحد العوامل التي تؤدي إلى اندلاع النزاعات الإقليمية .

"... والامر يقتضي زيادة سلطة ودور الأمم المتحدة زيادة حاسمة" .

(A/42/574 ، ص ٩ و ١٣)

ومشروع القرار (A/42/L.16) يتمشى مع هذا الدرس الحكيم الذي لا يمكن الا ان يرضي جميع الذين اشربت نفوسهم مثل السلم والعدالة . والكل يريد ان يعتقد انه ، وفقا لهذه العقيدة المعلنة ، فان الوفد السوفياتي سيؤيد بالطبع مشروع القرار هذا دون أي تعديل ، مما يتيح اعتماده بتوافق الآراء . فاذا كانت هذه هي الحال ، فان ذلك سيزودنا بالدليل الملموس على التقدم الحقيقي في السعي الى تسوية سياسية للمشكلة الافغانية ، وسيدلل في الوقت ذاته على إخلاء الاتحاد السوفياتي فيما يتصل بالأمم المتحدة وميثاقها . ولن تكون "غلاسنوت" بعد اليوم كلمة جوفاء ، بل حقيقة يمكن أن تؤدي الى إقامة عالم يسوده السلم والاستقرار .

وعلى أية حال ، فان من الضروري الآن أكثر من أي وقت مضى أن تؤيد جمعيتنا هذا المشروع تأييد حاسما ، فتسهم بذلك إسهاما قيّما في إيجاد حل سريع وعادل ودائم للمشكلة الافغانية ، وتتيح إنقاذ أعداد لا يمكن حصرها من الأرواح البشرية في هذه الأمة التي ما برحت تعاني منذ فترة طويلة ، وما زال شعبها يقدم لنا مثلا مشيرا للإعجاب في البطولة والكرامة . ويجب على جمعيتنا أن تكرر مرة أخرى ، معبرة في ذلك عن إرادة المجتمع الدولي ، عزمها على ألا تقبل بتاتا أن تسود في العلاقات الدولية فكرة أن القوة هي الحق ، بل أن تدافع بحزم عن ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي اللذين يكفلان السلم والامن الدوليين .

السيد فالينسيا (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لا يمكن

إنكار الحقيقة الواضحة المتمثلة في أن أفغانستان ، بعد ثماني سنوات من النضال المستمر ، لا تزال تعاني من آلام احتلال عسكري يتحدى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة . ولقد أثبتت الجمعية العامة مرارا ، وبأغلبية كبيرة ، انها ليست على استعداد لتقبل محاولة ترمي الى أن يفرض على شعب هذا البلد نظام تنشؤه القوة وتحافظ عليه السطوة . ولقد أدين هذا الاحتلال مرارا وتكرارا ، وجرت بنفس العبارات القاطعة المطالبة بالانسحاب الفوري والكامل للقوات الأجنبية ، وبالسعي الى تسوية سياسية تفاوضية . ومع ذلك يبدو ان تحقيق هذه الدعوة الأخيرة لا يزال يراوغيها .

ان القلق الجاد الذي يشعر به المجتمع الدولي ازاء خطورة الحالة السائدة في افغانستان قد جرى الاعراب عنه في مختلف المحافل ، وقد تجلى فيها جميعا أن أغلبية كبيرة من البلدان أصبحت على اقتناع راسخ بأنه ليس هناك من حل عسكري لمشكلة افغانستان ، وأن الحل السياسي هو الحل الوحيد الممكن .

ولم يكتف الأمين العام للأمم المتحدة وممثله الشخصي بالشروع في عملية دبلوماسية صوب تحقيق حل للمشكلة الافغانية ، بل انهما يواصلان الاضطلاع بجهود الوساطة الايجابية النشطة ، ويتخذان مزيدا من الخطوات الجديرة باعتراف العالم كله وتأييده . ونحن نرى في حالة افغانستان المساوية عدة عوامل مترافدة تحولها الى مشكلة تؤثر على المجتمع الدولي بأسره . فأولا وقبل كل شيء ، ان العدوان على دولة مستقلة غير منحازة يغير المؤشرات المستقرة ويؤدي الى ظهور مخاوف فيما يتعلق بالحالات التي قد تكون مشابهة . وان تدخل دولة كبرى في افغانستان واستمرار حالة الحرب يهددان كامل منطقة جنوب غربي آسيا بحال من زعزعة الاستقرار يمكن أن تمتد آثارها الى حد يعرض السلم والامن الدوليين للخطر . كما بدأت الامم في مناطق أخرى من العالم تنخرط تدريجيا في الصراع ، وبالنظر الى التكافل السائد في عالم اليوم ، فقد امتدت آثار هذه الحرب الى جميع أركان المعمورة .

ومن النتائج المؤلمة والحتمية لهذه الحالة هجرة سكان افغانستان الى البلدان المجاورة . ذلك ان الملايين من الافغان قد أُجبروا على الهرب من بلدهم ، مما أصبح يمثل عبئا كبيرا على البلدان التي استقبلتهم بسخاء . وبفضل المساعدة التي تقدمها الدول الأخرى والمنظمات الدولية الجديدة ، أمكن السيطرة على هذه الحالة حتى الآن ، ولكن يجب على جميع البلدان أن تقدم الدعم الانساني الى أن يمكن التوصل الى خلق الظروف السياسية اللازمة لتمكين اللاجئين من العودة الى افغانستان بسلامة وشرف . ان أعضاء الأمم المتحدة في سعيهم الى الحل السياسي المأمول يواجهون الآن نقطتين هامتين لا بد من حسمهما بغير تأخير ، حتى يمكن لهذا الحل ان يكون صالحا . وهاتان النقطتان هما : الانسحاب المبكر والكامل للقوات الأجنبية من كل اراضي افغانستان ، وممارسة الشعب الافغاني لتقرير المصير الحقيقي .

وبالنسبة للعالم كله ، يظل مما لا غنى عنه الحفاظ على سيادة أفغانستان ووحدة أراضيها واستقلالها السياسي ووضعها غير المنحاز ، والحفاظ على حق شعبها غير القابل للتصرف في تحديد شكل حكومته واختيار نظامه الاقتصادي والسياسي والاجتماعي ، بعيدا عن أي تدخل خارجي ودون أي قسر . لقد أدلى اليوم بكثير من البيانات المتناقضة باسم شعب أفغانستان ، لكن هذا الشعب وحده هو الذي يجب ان يسمح له بالتكلم بحرية عن نفسه وأن يتصرف وفقا لذلك . وهذا ما يطالب به المجتمع الدولي .

ان كولومبيا مقتنعة تماما بأهمية ايجاد تسوية سلمية للمشاكل الدولية . ومن ثم ، نعرب عن امتناننا للأمين العام للأمم المتحدة وممثله الشخصي السيد ديفيسو كوردوفيتس لجهودهما الرامية الى ايجاد تسوية شاملة سلمية .

وكولومبيا - بوصفها بلدا محبا للسلام ، تحترم مبادئ الميثاق الاساسية ، وتدرك أهمية تعزيز مبادئ القانون الدولي في العلاقات بين الدول - تشارك ، مرة أخرى ، في تقديم مشروع قرار بشأن هذا البند . ومشروع القرار هذا - الذي يعرض على الجمعية العامة للنظر فيه - ينتهج نهجا يؤكد الحاجة الملحة للتوصل الى تسوية سياسية عادلة ، ويؤكد ، مجددا ، المبادئ والشروط التي تعتبر اساسية لبلوغ هذه الغاية . وبلادي على ثقة من أن الدول أعضاء الأمم المتحدة ستعرب عن تأييدها الاجماعي لمشروع القرار بالتصويت مؤيدة له .

ان التسوية السلمية للمشكلة الافغانية ستسهم في إعادة الاستقرار السياسي الى جنوب غربي آسيا ، وخفض حدة التوتر بين الدول الكبرى ، وستعود بالفائدة على السعي الى تسويات لمسائل دولية أخرى .

ان التسوية العادلة للمشكلة الافغانية القائمة على مبادئ الميثاق ، يجب ايجادها إن كان لنا أن نؤكد مجددا مفهوم النظام العالمي القائم على العدالة ، وان نحافظ على الايمان بقدرة الأمم المتحدة على صون السلم والامن الدوليين .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٥